خرافة الحقوق التاريخية للعراق
في دولة الكويت



خرافة الحقوق التاريخية للعراق في دولة الكويت

إصدار: المركز الإعلامي الكويتي - القاهرة.

خرافة الحقوق التاريخية للعراق

في دولة الكويت

ندوة اشترك فيها

أ . د . أحمد عبدالرحيم مصطفى

أ . د . صلاح العقاد

أ . د . عبدالعزيز سليمان نوار

أساتذة التاريخ الحديث بجامعة عين شمس ـ بالقاهرة

أدار الندوة :

د . سليمان إبراهيم العسكرى

أمين عام مساعد المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت ومحاضر بقسم التاريخ بجامعة الكويت .

قدم للكتاب :

أ . د . قاسم عبده قاسم

أستاذ تاريخ العصور الوسطى بجامعة الزقازيق

مقدمة

الدعاوى التاريخية
والفعل اللاتاريخى

بقلم : أ . د . قاسم عبده قاسم
أستاذ التاريخ بجامعة الزقازيـــق

ذات صباح كان يفترض أن يكون مشرقا .. تنبه العالم على جريمة ارتكبها صدام حسين متسلحا بالدبابات ، والطائرات .. وكل أسلحة الدمار ... وبعد أن وقعت الواقعة بدأ الحديث عن الدعاوى والحقوق التاريخية المزعومة للعراق فى الكويت .

والأمر يثير السخرية والضحك المرير حقا !!

لقد كان الحسم لقوة البطش .. وغليان الحقد ، وحرارة الغدر ، ولم يكن الغزاة الأشاوس يستخدمون « البحوث التاريخية » فى قتل الآمنين من المدنيين العزل فى الكويت الشقيق ، ولم يكن ماحدث ـ بكل بشاعته ـ استجابة إلى منطق التاريخ ، أو الجغرافيا ، أو أى شىء يتصل بالعقل .

فما فعله صدام حسين كان ضد التاريخ ، ولذلك يصبح الحوار معه على أساس التاريخ ، حوار طرشان ، ولكن الشعوب العربية هى المعنية بهذا الحوار التاريخى ، وهى صاحبة المصلحة فى كشف زيف ادعاءات الدكتاتور الذى يريد أن يزيل اللون الأحمر لدماء ضحاياه ، بلون الحبر الذى يسكبه على الورق بعض حارقى البخور « الأكاديمية » ، قربانا لإله الدم والغضب الساكن فى جسد صدام ..

إن غزو صدام للكويت ضد التاريخ ، لأنه تصرف وفق منطق الغزو والفتح ، وهو منطق تجاوزه التاريخ منذ زمن بعيد ..

ولأنه تصرف على نحو جعل البعض يشبهونه بهولاكو الذى عاش فى النصف الأول من القرن الثالث عشر ، وهو تشبيه يظلم هولاكو إلى حد بعيد .

فجيوش هولاكو كانت تتصرف وفق القيم والتقاليد العسكرية والسياسية السائدة فى ذلك الزمان ، والتى كانت تبيح للجيوش سلب البلاد المفتوحة وإباحتها للجنود لفترة محدودة ، وليس من المعقول أو المقبول أن نترك لجيش صدام فى أواخر القرن العشرين حق ممارسة ما كان جيش هولاكو يمارسه فى أوائل القرن الثالث عشر .

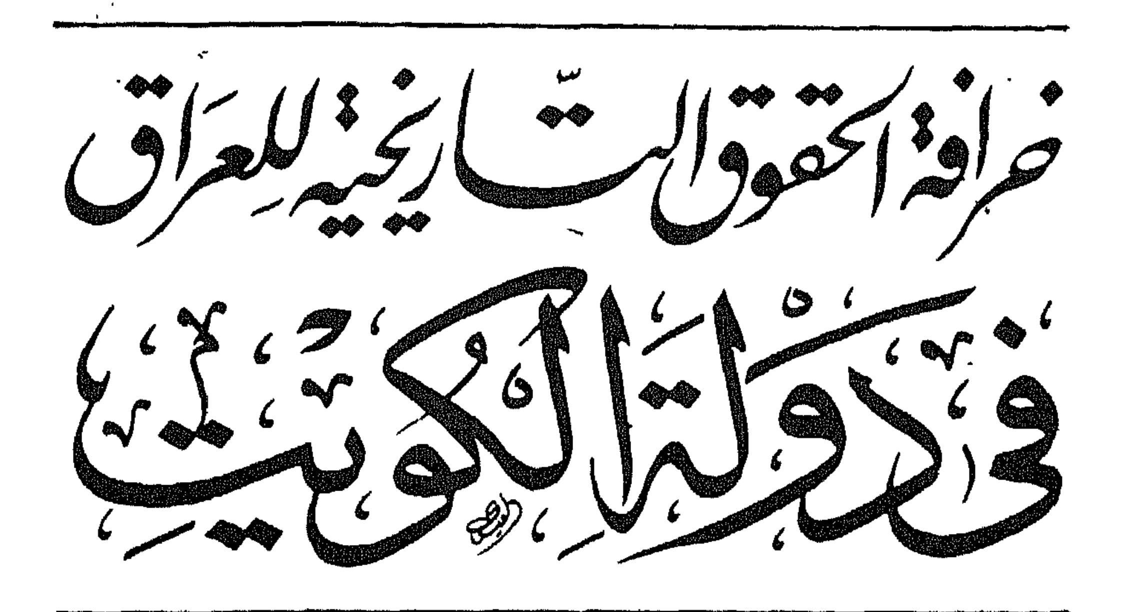
لم يكن هولاكو ـ أو غيره ـ يأخذ الرهائن من النساء والأطفال غدرا مثلما فعل دكتاتور العراق ، ولكن نظام الرهائن الذى عرفه العالم القديم وعالم العصور الوسطى كان يتم بالاتفاق ، ويأخذ الرهائن من أبناء الحكام .

والأمر الثالث أن هولاكو كان يقود جيوشه بنفسه فى حرب كانت مشروعة وفق مقاييس ذلك الزمان ، ولكن صدام حسين قابع كالجرذ فى مخبئه يقود حربا مجنونة ضد العالم كله من أجل الفوز بغنيمة سرقها والناس نيام .

إن حركة التاريخ تعنى تقدم الشعوب نحو مزيد من الرخاء والحرية والفعل الحضارى ، ولكن ما فعله صدام حركة لا تاريخية انتكست بها حركة العرب التاريخية فأصبحوا خارج نطاق التاريخ الذى يغير وجه العالم الآن ..

فهل يجوز بعد الآن أن يتحدث معنا صدام حسين وحواريوه من جامعى القمامة الإعلامية عن الحقوق أو الدعاوى التاريخية ؟ ؟

د . قاسم عبده قاسم



دكتور / محمود إسماعيل*

أستاذ التاريخ الاسلامى بجامعة عين شمس

قيل وكتب الكثير حول الاجتياح العراقى للكويت فى الثانى من « آب » ـ أغسطس ـ ولسوف يقال ويكتب الأكثر عندما تكتمل صورة « الواقعة » بعودة الأمور حتما إلى ما كانت عليه قبل الغزو . حين تخرج القضية برمتها من أيدى الساسة والمحللين السياسيين والصحفيين وأجهزة الإعلام إلى المؤرخين ، لتسجيل دوافع ووقائع وأحداث ونتائج هذا الاجتياح .

* كاتب هذا المقال مؤرخ عربى مصرى راديكالى ، صديق للعراق والعراقيين ، وقد لاقى فى رحلته من الكويت ـ عبر العراق ـ إلى مصر كل لطف ومودة من الشعب العراقى ، لكن ضميره العلمى وحسه التاريخى يأبيان عليه إلا أن يتذرع بالحقائق الموضوعية التاريخية ويقف مساندا للكويت والكويتيين إزاء الغزوة التترية « الصدامية » .

ولسوف يسجل التاريخ ـ مع الأسف ـ صفحة سوداء عن العرب والمسلمين خاصة فيما يتعلق بملابسات ومجريات الاجتياح وما صاحبه وواكبه من سلب ونهب وهتك للأعراض وسفك للدماء .. الخ ، تحت راية « القومية العربية » والايديولوجية الإسلامية . هذا في الوقت الذي يشهد فيه العالم انعطافة تاريخية ارتقائية تمهد لنقلة فى العالم إلى القرن الحادى والعشرين . لن يغفر التاريخ لمدبرى ومنفذى هذا الاجتياح إحياء مثالب « الطغيان الآسيوى التترى » ، فى صورة أبشع مما عانته البشرية من جرائم النازية والفاشية .

ولعل ذلك يفسر وقوف العالم بأسره فى وجه « العسكرتاريا البعثية العراقية » مستهجنا بالكلمة والبندقية لما جرى ومازال يجرى على أرض الكويت والاصرار على عدم « مكافاة المعتدى » ، وردعه دبلوماسيا واقتصاديا وعسكريا .

لقد قيل وكتب الكثير حول « لا مشروعية » الاجتياح وتصدى الساسة ورجال الدين والقانون لتفنيد مزاعم المعتدى وخرقه لأبسط بديهيات القانونين السماوى والدولى فى آن .

وما يعنينا فى هذه العجالة هو الكشف عن أسلوب « الخواء الايديولوجى » ، وآلياته وطبيعة « خطابه » الذى يدور فى إطار « المماحكة البائسة » و« الذرائعية اليائسة » و« البتريرية المفلسة » ، لا كمؤرخ متخصص فى التاريخ العربى الإسلامى بل كشاهد عيان قدر له معاينة ومتابعة ما جرى إبان الغزو وما صاحبه من تدمير وتخريب و« نهب منظم » ، يحتاج فى بسطه إلى مجلدات ، لكنى كمؤرخ أرى أن « الذى جرى » فى هذا الصدد ينطق فى حد ذاته دليلا دامغا على طبيعة تلك « الغزوة التترية » ، حيث يشى بحقيقة كون

المعتدى يعلم يقينا أن تكريس « الأمر الواقع » للغزو Statas quo أمر من الاستحالة بمكان ، لذلك عول على تخريب الكويت ونهبها كثمن « دسم » « لتجريدته » التترية ، بعد أن اتضح للعيان فشل مخططاته التوسعية الطموحة

مهمة هذا المقال بالأساس هي تقديم تصور أولي - أرجو أن اخطه في كتاب مفصل قريبا - عن استناد النظام العراقي وابواق دعايته « الجوبلزية » إلى ما يسمى « بالحق التاريخي » الذى يبرر غزو الكويت وضمها إلى العراق ، ثم فضح هذه « الخرافة » بعد دحض المزاعم السابقة التى طرحها النظام العراقي خلال الأيام الأولى للغزو .

يعلم القارىء أن النظام العراقي لجأ إلى المماحكة والذرائعية الكاذبة حين ادعى أن الجيوش العراقية لم تات إلى الكويت إلا بناء على نداء من « ثوار كويتيين » ، وأن هذه الجيوش ستنسحب بعد إقرار النظام الثورى الجديد ! !

ويعلم الخاص والعام زيف هذه الدعوى ، وكشاهد عيان اقرر أن كويتيا واحدا لم يؤيد الغزو ، وأن فصائل المعارضة - برغم الضغط والإرهاب - اجمعت على إدانة الغزو واندرجت في سلك المقاومة الكويتية باللسان والسنان داخل الكويت وخارجها .

لم يجد المعتدى مناصا من تشكيل ما أسماه « بحكومة الكويت الحرة المؤقتة » ، من عناصر عراقية أُلبست « الغطرة والعقال » جرت تصفيتها بعد اداء مهمتها .

يعلم الخاص والعام ايضا كيف راوغ المعتدى - كسبا للوقت - حين اعلن انسحابه من الكويت ، فالثابت أن ماجرى

لم يتعد إبدال القوات الغازية باخرى جديدة اكثر عددا وتسليحا ، تشبثا « بالغنيمة الدسمة » ! ! إزاء ذلك ، لم يجد المعتدى بدا من الافصاح عن مخططه فى ضم الكويت ـ إلحاق الفرع بالأصل كما زعم ـ متذرعا « بالحق التاريخى » ! ! وواكب ذلك إعلان الكويت « محافظة عراقية » ، عين عليها احد أعوانه وشرع فى تغيير أسماء المدارس والمستشفيات والشوارع والميادين ... الخ ، بما يؤكد « عراقية » الكويت ! ! .

منذئذ وأجهزة الإعلام العراقية تشن حملة إعلامية جندت لها « الابتليجنسيا » العراقية « المغلوبة على أمرها » ، فضلا عن بعض المثقفين العرب ، « خريبى الذمم » الذين اشتراهم باموال الشعب العراقى المهدرة .

وقد قدر لى ـ إبان وجودى بالكويت ـ أن اقف على كتاب عراقى ألفه مؤرخان[1] من سدنة « النظام الصدامى » ، تصديا لتبرير ضم الكويت إلى العراق بعد اعتساف الحقائق التاريخية وانتهاكها ، وليس ذلك بغريب إذا ما وضعنا فى الاعتبار أن هذين المؤرخين « مؤرخا بلاط » ! !

وفضلا عن ذلك ، فقد أذاع التلفاز العراقى عدة أحاديث للدكتور نزار الحديثى من أجل التأصيل لدعوى « الحق التاريخى » الباطلة . واذكر أننى كم تميزت غيظا وأنا أشاهد

---

(١) الأول هو الدكتور مصطفى النجار أمين عام « اتحاد المؤرخين العرب » الذى لم يعترف به الشرفاء من مؤرخى العروبة ، والثانى هو الدكتور نزار الحديثى أمين « اتحاد المؤرخين والأثريين العراقيين » التابع المطيع لأجهزة الأمن العراقية .

وأسمع الافتراءات المقذعة تترى من فيه ، هذا المؤرخ الذى كنت أكن له الاحترام .. وربما التمست له الأعذار وهو يذبح « خرافاته » تحت « تهديد السلاح » ! !

بعد عودتي إلى مصر سعدت حين علمت أن « مركز الإعلام الكويتى » بالقاهرة عقد ندوة تحدث فيها ثلاثة أساتذة مصريين ، دحضوا خلالها « أكذوبة الحق التاريخى العراقى فى الكويت » .

وسعدت ايضا من تصريح « الأمين المساعد لاتحاد المؤرخين العرب » بأنه وزملاءه يتنصلون من تأييد « الاتحاد » للغزوة الصدامية ويعلنون تضامنهم مع الكويت حكومة وشعبا .

لكن الأساتذة الثلاثة الذين اشتركوا فى « الندوة » اقتصروا فى احاديثهم على تاريخ الكويت الحديث ، لذلك رأيت من واجبى - كمؤرخ للتاريخ الإسلامى - ان اتصدى لتفنيد أقوال مؤرخى العراق التى انسحبت إلى العصور التاريخية السابقة .

قبل التصدى لإثبات ما اريد إثباته في هذا الصدد انوه بعدة حقائق أوجزها فيما يلى :

أولا : أن النظام العراقى حاول استدراج بعض مؤرخى الكويت خاصة من عرفوا بانتماءاتهم القومية لإلقاء احاديث بالتلفاز العراقى تؤصل وتبرر تبعية الكويت تاريخيا للعراق ، وبغض النظر عن ذكر الأسماء - حفاظا على حياتهم - اقرر أن احدا منهم لم يرضخ - رغم أساليب الضغط والتهديد - بل

قابلوا المحاولة بالاستهزاء ، بعضهم متخفيا فى الكويت حيث اندرجوا فى سلك المقاومة الشعبية الكويتية .

ثانيا : أشير إلى حقيقة هامة وهى أن « حق الفتح » الذى كان ماخوذا به فى العلاقات الدولية قد الغى رسميا فى ميثاق « هيئة الأمم » فى يونيو عام ١٩٤٥ ، وهو أمر يقطع خط الرجعة على المزاعم العراقية فى هذا الصدد .

ثالثا : أن نظرية « الخلو أو الملك المشاع » ـ « Res Nallius » ـ التى كانت تبرر مشروعية ضم الأرض المفتوحة لا تنسحب على وضع غزو العراق للكويت ، إذا استندت هذه النظرية على ضرورة أن تكون الأرض المفتوحة خالية من السلطة ويعمها الاضطراب والفوضى . وهو أمر لا ينسجم على أرض الكويت التى تشكل دولة معترفا بها من المنظمات الدولية وسائر دول العالم ، وحسبنا أن العراق اعترف بدولة الكويت وكان يتبادل معها التمثيل الدبلوماسى والقنصلى قبل الغزو . لذلك ، فإن غزو العراق الكويت وضمها لا يستند إلى أى مبررات قانونية أو سياسية وحتى « تاريخية » أو « جغرافية » أو « إدارية » .

وإذا أغنانا أساتذتنا فى التاريخ الحديث عن اللجاج فى تحديد وضعية الكويت تاريخيا منذ الفتح العثمانى وحتى الوقت الحاضر ، فلا مندوحة عن الخوض فى التأصيل لآرائهم خلال العصور الإسلامية ، وما قبلها لفضح مزاعم الدكتور نزار الحديثى فى هذا الصدد .

باستقراء التاريخ القديم ، نلاحظ أن الحديث عن « دولة كويتية » أكثر مشروعية تاريخية من الحديث عن « دولة

عراقية » ، دليلنا على ذلك حضارة « فيلكة » الهللينية التى تثبت وجود مزيج من حضارة عربية ويونانية فى المنطقة التى عرفت حديثا « بالكويت » ، فى الوقت الذى كان العراق فيه ممزقا بين دول « عسكرية » سومرية وأكدية وبابلية وآشورية ، لم يقدر لأى منها ضم جميع تراب العراق ، وهو أمر أكده جغرافى مرموق ومتخصص فى « الجيوبوليتيقا »[٢]

نلاحظ ايضا أن العراق قد خضع لعدة قرون من الزمان للدولة الفارسية الكسروية بينما كانت أرض الكويت تدخل ضمن مملكة الحيرة العربية .

نلاحظ كذلك أن أرض الكويت ـ خلال التاريخ القديم ـ كانت أكثر عروبة من « بلاد الرافدين » إذ أناخت فيها القبائل العربية من تنوخ والضجاغمة بينما كانت بلاد الرافدين موئلا لعناصر وإثنيات شتى كردية وعربية وأرمينية وآشورية ونبطية ويهودية وغيرها

أخيرا نلاحظ أن أرض الكويت شهدت المسيحية قديما على المذهب النطورى بينما كانت بلاد الرافدين تعج بالملل والنحل الوثنية المختلفة ، وحتى خلال العصور الإسلامية اشتهرت بلاد الرافدين بكونها تربة صالحة لنمو الهرطقات والزندقات والعقائد الهدامة الزرادشتية والمانوية والبابكية والصابئة وغيرها .

وفى العصور الإسلامية كذلك كانت أرض الكويت سباقة إلى ظهور الدولة الإقليمية المستقلة ، دليلنا على ذلك أنها

---

(٢) ذلك هو الأستاذ الدكتور سليمان حزين صاحب النظرية المعروفة فى أن بلاد شبه جزيرة العرب هى موئل السامية وليس العراق كما يذهب مؤرخو العراق

دخلت ضمن دول النجدات والقرامطة بينما كانت بلاد الرافدين ممزقة إداريا إلى ثلاث ولايات إقليمية هى بلاد الجزيرة والكوفة والبصرة ، وردا على مزاعم الدكتور نزار الحديثى فى أن الكويت كانت تتبع البصرة إداريا طوال العصور الإسلامية ، نقول بأن عمر بن الخطاب حين شرع فى تنظيم « دار الإسلام » إداريا قد جرى على سنة ما كان موجودا قبل الإسلام ، حيث أخذ بالتنظيمات الإدارية الفارسية فى الأقاليم التى كانت خاضعة للفرس ، فجعل « الرساتيق » الفارسية ولايات إسلامية ، كما جعل « الكور » البيزنطية أساسا للنظام الإدارى فى الشام ومصر .

وعلى ذلك فإن الأقاليم الإدارية للدولة الإسلامية إبان عهد عمر كانت ثمانية هى : مكة والمدينة ، والشام ، والجزيرة ، والبصرة ، والكوفة ومصر وفلسطين ، وهذا يعنى أن وحدة العراق إداريا لم تتحقق فى عهد عمر .

وفى العصر الأموى - عصر الفتوحات - جرت مراجعة النظام الادارى من « دار الإسلام » . وما يعنينا أن العراق كان يشمل ولايات ثلاث هى : إمارة الجزيرة ويتبعها أرمينية وأذربيجان وبعض نواحى آسيا الصغرى ، وإمارة الكوفة وكان يتبعها عمالات عمان والبحرين وكرمان وسجستان وكابل وخراسان وما وراء النهر والسند ، بينما كانت البصرة ولاية بعينها .

وخلال العصر العباسى الأول تقلص عدد الولايات بعد إدماج بعضها فى البعض الآخر واستقلال بعضها عن حاضرة الخلافة فى بغداد ، ومنها إمارة القرامطة فى البحرين التى كانت تضم جنوبى العراق وأرض الكويت والبحرين ، فهل

معنى ذلك ، وفقا « للحق التاريخى » أن تطالب دولة البحرين بجنوبى العراق ؟

وخلال العصر العباسى الثانى أصبحت بلاد الرافدين منذ بداية عصر المتوكل موئلا لقوى شكلت حكومات غير عربية ، كالدولة البويهية الفارسية والدولة السلجوقية التركية والدولة الخوارزمية التركية أيضا ، ثم كان الاجتياح المغولى الذى أسقط الخلافة العباسية عام ٦٥٦ هـ ، لتصبح العراق منذ ذلك التاريخ جزءا من سلطنات المغول ودولة الصفويين الفرس واخيرا ولاية خاضعة للعثمانيين الترك ، وكلها أسهمت فى تغليب الدماء غير العربية على الدم العربى الخالص ، هذا فى الوقت الذى حافظ فيه الدم العربى على نقائه داخل شبه الجزيرة العربية التى شهدت امارات تحكمها أسرات عربية قح .

من هذا العرض التاريخى الموجز نستخلص عدة حقائق هامة هى :

أولا : خطأ وخطل اعتماد العراق فى غزوه وضمه للكويت على أكذوبة « الحق التاريخى » .

ثانيا : أن تبعية أرض الكويت للبصرة تشكل حقبة زمنية محدودة بالقياس لطول الفترة الزمنية التى استقلت فيها أرض الكويت واندمجت فى دول عربية قح .

ثالثا : أن عروبة الكويت اكثر اصالة من عروبة العراق الذى غمرته دماء أجنبية وافدة تركية وفارسية ومغولية .

رابعا : أن أرض الكويت شهدت « الدولة الوطنية الموحدة » قبل العراق .

خامسا : أن تطبيق « الحق التاريخي » كمعيار في العلاقات الدولية يتيح الفرصة لتركيا وإيران على نحو خاص لتطالب بضم العراق إليها .

اخيرا ، نختتم هذا المقال الموجز بالاحتكام إلى « الجغرافيا » لتفصل في القضية بحسم ، لذلك لا مناص من العودة إلى معاجم اللغة وكتابات الجغرافيين والرحالة وكتب الأحكام السلطانية لتحديد المقصود بمصطلح « العراق » وتعيين حدوده السياسية عبر العصور الإسلامية .

يقول الزبيدى[٣] أن مصطلح العراق معرب عن إيران شهر ومعناها الأرض كثيرة النخل ، وهو كناية عن الأرض الخضراء التى أطلق العرب عليها « السواد » حيث ربطوا بين « الخضرة وخصوبة الأرض السوداء »[٤] والمقصود بها فقط بلاد الرافدين ، وفقا لهذا المعيار الذى يتسق مع التقسيمات الادارية الإسلامية نرى أن الجغرافيين العرب جعلوا بلاد العراق هى « البصرة والكوفة ونواحيهما » فقط حيث أطلق عليهما « المصرين » أو « العراقين »[٥] .

---

(٣) تاج العروس ، جـ ٧ ، ص ٩ .
(٤) الماوردى : الأحكام السلطانية ، ص ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٥) الهمرانى : مختصر كتاب البلدان ، ص ٣١ .

معنى هذا أن حدود العراق لم تضم مطلقا أرض الكويت الأمر الذى جعل الفيروزابادى[6] يحكم بأن العراق يمتد على طول دجلة والفرات ، فى المنطقة التى « تقع جنوبى تكريت حتى البصرة »[7] أو عبدان كما ذهب ابن خرداذبة[8] .

تلك هى حدود العراق الجنوبية التى هى أبعد ما تكون عن ارض الكويت بشهادة كتب التراث العربى الإسلامى .

●●●

---

(٦) راجع : القاموس المحيط ، جـ ٣ ، ص ٢٦٤ .

(٧) أبوالفدا : مختصر تاريخ البشر ص ٤٠٨ ، ياقوت : معجم البلدان ، جـ ٢ ، ص ١٥ .

(٨) المسالك والممالك ، ص ١٤ .

خرافة الحقوق التاريخية للعراق في دولة الكويت

أقام المركز الإعلامي الكويتي ندوة بنقابة المحامين المصريين لتفنيد المزاعم العراقية بالحق التاريخي في الكويت ، وقد بدأت الندوة بكلمة الأستاذ محمد صبري مبدى أمين عام نقابة المحامين المصريين الذي قال فيها :

ـ بسم الله الرحمن الرحيم .

أيها الأخوة الأعزاء ، لن أشق عليكم بإطالة ، ولكن أجد من واجبي باسم نقابة المحامين ، أن أرحب بكم في دار نقابة المحامين المصريين ، التي كانت ومازالت وستظل في تاريخ أمتها العربية منبرا للحق والحقيقة ، من هنا ، وفي ظل مرحلة فاصلة في تاريخ أمتنا العربية ، أجد لزاما على أن أدعو الله لكم ، في لقائكم هذا توفيقا ، وأن يجعل كلمتكم في هذا اللقاء نورا يهدي أمتنا إلى الطريق السوي الصحيح الذي تتنكب به طريق العثرات والمشقات والصعاب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

كلمة الدكتور
سليمان إبراهيم العسكري

حضرات السيدات والسادة :

ينظم المركز الإعلامى الكويتى بالقاهرة ، هذا اللقاء فى مبنى نقابة المحامين المصريين ، وهي بلاشك رمز للدفاع عن الحق والحقيقة ، ورمز لمحاربة الظلم والاضطهاد والاغتصاب .

ولزاما على بادىء ذى بدء ، أن أتقدم باسم أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد ، وحكومته الرشيدة بقيادة الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء ، وباسم شعبنا الكويتى الصامد تحت نير الظلم والاضطهاد ، أتقدم باسمهم جميعا ، إلى شعب مصر العظيم ، وإلى قيادته الوطنية ممثلة فى الرئيس محمد حسنى مبارك ، وإلى حكومته ، على كل ما قدموه لشعب الكويت ، ولقضيته العادلة ، وهذا الموقف فى الواقع ، تعجز الكلمات عن التعبير عن مدى الشكر والامتنان ، الذى يكنه كل كويتى صامد على أرض الكويت أو فى المنفى ، ممن شردوا واضطهدوا .

فى الواقع ندوتنا الليلة سوف تدور حول إدعاءات صدام حسين وزمرته فى العراق ، عن الحقوق التاريخية للعراق فى أرض الكويت ، هذه الحقوق التى وجدنا أن هناك كثيرا من أبناء شعبنا العربى فى كل مكان ، وحتى بين مفكرينا وكتابنا وسياسيينا ، قد أصابهم نوع من اللبس حول هذه المسألة ، وبدأت بعض الأصوات تعتقد بأن هناك فعلا مسألة اسمها « الحقوق التاريخية للعراق فى أرض الكويت » .

وبودى أن أشير إلى ملاحظات سريعة أهمها :

● أن الكويت منذ ثلاثمائة عام ، تمثل كيانا مستقلا تطور على مر السنين ، وأخذ أشكالا متعددة فى حركة تطوره ، وفي كل هذه المراحل كان يمثل شكلا استقلاليا ، وحكما ينظر باستمرار لمصلحته فى علاقاته الخارجية .

إن صدام حسين ، الذى يدعى اليوم بأن الكويت جزء مسلوب منه ، وسلبته منه بريطانيا .. هذا الادعاء عبارة عن مغالطة تاريخية وسياسية ، فالواقع يؤكد أن الكويت كان يمثل كيانا سياسيا في الوقت الذى لم يكن العراق فى ذلك التاريخ كله يمثل كيانا سياسيا كما هو عليه الآن ، أى بمعنى العراق الحديث ، أو العراق الدولة الحديثة التى تطالب « بضم الجزء إلى الكل » ، وكلنا نعرف والتاريخ شاهد على أن العراق تكون كدولة وككيان سياسى فى عام ١٩٢١ ، عندما أرادت بريطانيا أن تقيم هذا الكيان ، وتنصب على عرشه الملك فيصل الأول بعد أن طردته فرنسا من دمشق .

ونحن لا نريد أن نوغل فى العصبية ، التى تحاول الآن أن تقترب من الساحة العربيّة ، ولكن حتى إذا أردنا أن نوغل فى التاريخ إلى الوراء قليلا أو كثيرا ، فسوف نجد ، أنه طوال العصر الإسلامى ، عندما كانت الخلافة عاصمتها بغداد ، كانت الكويت تعتبر جزءا من إقليم البحرين ، الذى كان يمتد جغرافيا من جنوب البصرة إلى إقليم عمان ، ولم تكن على الإطلاق جزءا من إقليم البصرة .

كلمة الأستاذ الدكتور

أحمد عبد الرحيم مصطفى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

سأركز بصفتي باحثا ومؤرخا يتوخى الحقيقة ، ويعتمد على المادة الموثقة ، سأركز على نقطة رئيسية ، وهى مسألة الحق التاريخى الذى تردد أخيرا ، فيما يتعلق بحق العراق بضم الكويت ، وقد تتبعت هذه النقطة تاريخيا ، ووجدت أنها لا تبدأ بصدام حسين ، ولكن من قبل ذلك بفترة طويلة ، نتيجة لسوء الفهم ، ونتيجة لتغلغل الدعاية النازية فى العراق فى الثلاثينيات ، وبنى عليها الأمل الذى كان يراود مختلف الحكومات العراقية فى الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات وما بعد ذلك ، بالمطالبة بجزء من أراضى الكويت أو بالكويت كلها .

والحقائق التاريخية ، تبرز مدى صحة هذا الادعاء الذى أسكر عقول الساسة العراقيين وآخرهم صدام حسين .

الحلقة الأخيرة

إن ما قام به الرئيس العراقى صدام حسين ، حين أرسل قواته لاحتلال دولة الكويت ، إنما كان الحلقة الأخيرة للحملات الدعائية التى روجتها الحكومات العراقية المتعاقبة طيلة نصف قرن من الزمان مرددة أن للعراق حقا فى اجتزاء بعض أراضى دولة الكويت ، المجاورة ، أو احتلالها كلها وضمها إلى العراق ، وقد استندت هذه الدعاية إلى حجة واهية مفادها أن الكويت كانت فى وقت من الأوقات تابعة لولاية البصرة العثمانية ، وأن شيخها كان قائمقام عثمانيا ، يرفع العلم العثمانى فوق أرضه ، ويتمتع بلقب باشا ، الذى

أنعمت عليه به السلطات العثمانية فى استانبول ، ولم يكن حاكم الكويت هو الوحيد الذى يتبع للدولة العثمانية ، إذ أن الشام ومصر والحجاز ، وولايات البصرة ، وبغداد والموصل ، وبقاعا أخرى فى شبه الجزيرة العربية ، كانت تتبع للدولة العثمانية ، سواء أكانت تبعية مباشرة أو إسمية ، ولم تطالب أى منها بعد انهيار الدولة العثمانية ، بأراضى جارتها على أساس أنها كانت تشبهها فى التبعية للدولة المنهارة ، ومما تجدر الإشارة إليه بهذه المناسبة أن معظم البلدان العربية كانت خاضعة للدولة العثمانية ، ثم لدولة استعمارية أوربية أو أخرى قبل أن تحصل على الاستقلال ، وأنها جميعا لها حدود مع جاراتها ، كانت ناتجة عن أوضاع استعمارية ، وأن هذه الحدود التى يقال إن المستعمر هو الذى أوجدها لاتزال موضعا للجدل والمشاحنات والحروب الصغيرة أحيانا ، وبخاصة إذا ما كانت أراضى الدولة المعنية تحتوى على النفط وغيره من الموارد الجوفية وغير الجوفية ، أو تضم موقعا استراتيجيا له أهميته ، ويصدق هذا على معظم البلدان العربية ، بحيث أن مشكلات الحدود تؤذن بين وقت وآخر بنزاعات قد تهدد أمن هذه الدولة أو تلك ، وقد تتطور تطورا غير مرغوب فيه بفعل مداخلات بعض القوى الخارجية ذات المصالح .

جماعات العتوب

وقد تأسست الكويت فى أوائل القرن الثامن عشر على ايدى مهاجرين من العتوب ، تزعمتهم أسرة الصباح ، وما لبثت الكويت أن نمت بسرعة نتيجة لموقعها الجغرافى عند رأس الخليج ، وفى عام ١٧٧٥ م ، بدأت علاقات الكويت

ببريطانيا ، على أثر احتلال الفرس للبصرة ، وحينئذ جرى نقل البريد الصحراوى البريطانى من الخليج الى حلب عبر الكويت ، واستمر ذلك حتى عام ١٧٧٩ .

وفى عام ١٨٠٩ عرض شيخ الكويت أن ينضم بأسطوله إلى الحملة التى أزمعت بريطانيا إرسالها إلى رأس الخيمة ، لكن هذا العرض لم يلق استجابة ، وفى ديسمبر ١٨٢١ نقلت بريطانيا دار المقيم البريطانى فى البصرة ، مؤقتا إلى جزيرة تقع ضمن أملاك الكويت ، وفى عام ١٨٤١ وقّع صباح بن جابر الصباح ـ بالنيابة عن والده ـ تعهدا بالاشتراك فى الهدنة البحرية التى فرضتها بريطانيا على مشايخ الساحل العربى من الخليج .

وفى عام ١٨٧١ أعلن شيخ الكويت انضمامه إلى الحملة العثمانية التى كان يقودها مدحت باشا والى بغداد ، الذى سعى لإخضاع أمير نجد ، وفى هذه المناسبة رفع حاكم الكويت العلم العثمانى ، وكان أداة لإغراء مشايخ آخرين على السواحل العربية بالخليج بالحذو حذوه ، وترتب على هذا الانعام عليه بلقب باشا ، وحصوله على مساحات شاسعة من الأراضى بالقرب من الفاو .

رتبة قائمقام

وفى أغسطس ١٨٨٨ طلبت الحكومة البريطانية من سير و . هوايت قنصلها فى البصرة ، أن يعترف بسلطة تركيا على سواحل الخليج العربى حتى القطيف ، وفى عام ١٨٩٦ تولى مبارك الصباح حكم الكويت عقب قتله لأخويه .. وكان حاكم

البصرة العثماني يعتقد بأن تولى مبارك يرتبط بمؤامرة عثمانية ، مما أدى إلى احتضانه لأبناء أخويه . وممارسة الضغط على مبارك واخضاعه للسلطة العثمانية ، وفى مذكرة أعدها ستافريدس . المستشار القانونى فى السفارة البريطانية فى استانبول جاء أنه « رغم استقلال الكويت استقلالا تاما فإنها ترد فى الخرائط باعتبارها جزءا من الامبراطورية العثمانية ، وتمتلك الأسرة الحاكمة مساحات شاسعة من الأراضى فى البصرة ، وبخاصة فى الفاو ، ولهذا يقبل الشيوخ ضرورة تنصيب السلطان العثمانى لهم ، ومنحه إياهم رتبة قائمقام ، ولقب باشا ، الذى لا يكترث الشيخ باستعماله ، وحين استفسر سفير بريطانيا فى استانبول - سيريس كورى - حكومته حول رأيها بصدد سلطة الدولة العثمانية فى الكويت ردت عليه بأنها لم تعترف إطلاقا بكون الكويت تحت الحماية العثمانية ، برغم خضوعها من الوجهة العملية للنفوذ العثمانى .

إتفاقية يناير ١٨٩٩

خلال أوائل حكم مبارك الصباح ، سعت ألمانيا - التى تغلغلت تغلغلا سلميا فى الأملاك العثمانية - إلى مد خط حديدى من برلين إلى الخليج عبر العراق ، وهو الخط الذى عرف باسم سكة حديد برلين - بغداد ، وكان من المفروض أن ينتهى عند كاظمة الواقعة ضمن أملاك حاكم الكويت ، وفى الوقت نفسه كانت روسيا تسعى إلى مد خط حديدى من سواحل الشام إلى الكويت ، ولهذا كانت بريطانيا حريصة كل الحرص على استبعاد أى وجود أوربى منافس عند رأس الخليج .

وحين اشتد ضغط السلطات العثمانية في البصرة على مبارك ، استنجد ببريطانيا التي وقعت معه في ٢٣ يناير ١٨٩٩ اتفاقية توخى أن تكون سرية ، تعهد مبارك بمقتضاها بألا يتنازل هو وخلفاؤه عن أى جزء من أراضيهم أو بيعه أو إيجاره أو رهنه لآية دولة أجنبية أو يسمح لها باحتلاله ، كما تعهد بألا يستقبل أى ممثل لدولة أجنبية دون أن يحصل على موافقة بريطانيا ، التي تعهدت في المقابل بأن تبذل له مساعيها الحميدة ، وفوضت حكومة الهند البريطانية بإصدار أوامر للضباط البحريين بأن يقاوموا آية محاولة من جانب الأتراك لمهاجمة الكويت .

الاستقلال الذاتي

وكان حرص بريطانيا على فرض حمايتها على الكويت راجعا إلى خشيتها أن يضع الترك أو الألمان أو الروس أقدامهم في الكويت ، واتبع مبارك نفس السياسة التي درج عليها سابقوه منذ عام ١٨٧١ ، فقام برفع العلم التركي وحين سئل عن السبب الذى دعاه الى القيام بذلك رد بأن والده وجده رفعا هذا العلم باعتباره علما إسلاميا دون أن يعنى ذلك إقرار سلطة العثمانيين أو حمايتهم ، وظلت علاقاته بالحكومة العثمانية مرضية حتى سبتمبر ١٨٠١ حين أمكن التوصل الى تسوية تعهدت الحكومة العثمانية للحكومة البريطانية بمقتضاها بألا ترسل قوات إلى الكويت وبأن تحافظ على الوضع القائم بشرط ألا تحتل بريطانيا الكويت أو تفرض حمايتها عليها ، وفي أكتوبر ١٩٠٧ تأكد تعهد مبارك بعدم التنازل عن أى جزء من أراضيه وذلك في اتفاقية سرية خاصة

بتأجير أراضى بندر الشويخ للحكومة البريطانية ، وظلت اتفاقيتا ١٨٩٩ و١٩٠٧ تشكلان الأساس الذى قامت عليه علاقات بريطانيا بالكويت .. وبعد أن شعرت كل من بريطانيا والدولة العثمانية بضرورة تنظيم وضع الكويت بصفة رسمية وقعتا فى ٢٩ يوليو ١٩١٣ اتفاقية اعترفت بتشكيل أراضى الكويت قضاء يتمتع بالاستقلال الذاتى فى نطاق الامبراطورية العثمانية ونصت على أن يرفع شيخ الكويت العلم العثمانى مع حقه فى أن يضمنه شعارا متميزا فى ركنه وأن يظل « قائمقام » تركيا وأن يجرى تعيين الدولة العثمانية لخلفائه بصورة مشابهة ، وجرى تحديد أراضى الشيخ المباشرة على الوجه التالى :

« يبدأ خط الحدود من الساحل عند مدخل خور الزبير فى الشمال الغربى ويمر مباشرة إلى الجنوب من أم قصر وصفوان وجبل سنام تاركا لولاية البصرة هذه الأماكن وآبارها حتى إذا وصل حرف الباطن تبعه نحو الجنوب الغربى حتى يصل حفر الباطن فيتركه فى جانب الكويت وفى تلك المنطقة يتجه الخط المذكور الى الجنوب الشرقى منطلقا إلى آبار الصفاة والقرع والنابه والوربة والأنطع فيصل البحر بالقرب من جبل فيفا » .

كما حددت سلطة الشيخ على القبائل واعترفت الحكومة العثمانية بالاتفاقيات القائمة بين الشيخ والحكومة البريطانية التى تعهدت من ناحيتها بعدم تعديل طبيعة علاقاتها بحكومة الكويت وبألا تفرض عليها حمايتها مادام أن الوضع القائم ، وفق ما عرفه الاتفاق ، لم يطرأ عليه التعديل ، ومعنى ذلك أن شيخ الكويت كان يتمتع بالاستقلال فى ظل الحماية البريطانية بمعنى وقوع أراضيه تحت الحماية البريطانية دون أن تتحول إلى محمية .

الوكيل السياسى البريطانى

وفى أعقاب الحرب العالمية الأولى اعتبرت بريطانيا وضع الكويت يخضع للمادة ١٣٢ من معاهدة سيفر التى وقعت مع الدولة العثمانية المهزومة ، وبمقتضاها تخلت الدولة لدول الحلفاء عن كل حقوقها فى الأراضى الواقعة خارج أوربا التى لم تتصرف فيها معاهدة الصلح ، وفى عام ١٩٢٣ اعترفت الحكومة البريطانية بالحدود التى تقررت بين الكويت وبين مملكة العراق التى تشكلت من ولايات البصرة وبغداد والموصل ، فقد اعترف المندوب السامى البريطانى على العراق - بالنيابة عن الحكومة البريطانية - رسميا بمطالبة الكويت بالحدود التى نص عليها اتفاق ١٩١٣ الذى قبل شيخ الكويت نسخة موسعة قليلا من الصيغة الأصلية لهذا الاتفاق ، وفى عام ١٩٣٢ قبل رئيس وزراء نورى السعيد هذه الحدود دون أن تنشر فى تبادل للرسائل بينه وبين حاكم الكويت عن طريق الوكيل السياسى البريطانى فى الكويت - وكانت كالآتى :

« من تقاطع وادى العوجا بالباطن ومنها فى اتجاه شمال خط الباطن إلى نقطة تقع جنوب خط عرض صفوان تماما ، ومنها شرقا فتمر بجنوب آبار صفوان ، جبل سنام وأم قصر مجتازا إلى العراق وهكذا الى مفترق طرق خور زبير وخور عبدالله ان جزيرة وربة وبوبيان ومسكان (أو مشجان) وفيلكا ، وعوهه وكبر وقارو وأم المرادم هى للكويت » .

ومنذ ذلك الوقت لم توقع اتفاقية أخرى بين الكويت والعراق حول موضع النقطة الواقعة جنوب صفوان والتى لم

تتحدد اطلاقا وجرى اختلاف بين الكويت والعراق حول تفسيرها .. وقد ذهبت بريطانيا باستمرار الى أن الحدود كانت تمتد على بعد ميل إلى الجنوب من أقصى نخلة الى الجنوب من صفوان دون الاستقرار على معنى نخلة صفوان التى لم يكن بالإمكان تمييزها عن نخلة الزبير أو نخلة الفاو فى الوقت الذى كانت فيه كل أراضى العراق مليئة بالنخيل ، وقد ارتبط تبادل الرسائل بين رئيس وزراء العراق وحاكم الكويت بطلب العراق الانضمام الى عصبة الأمم بعد حصولها على الاستقلال ، في عام ١٩٣٠ ، وحاجتها إلى أن تبين أن لها حدودا محددة مع كل الدول المجاورة لها مما كان يستتبع إعادة تأكيد الحدود القائمة بين الكويت والعراق ، وكان من المعروف أن موافقة الحكومة البريطانية غير لازمة بصدد هذه الحالة على اعتبار أن الكويت لم تكن عضوا بعصبة الأمم ، ومن ثم جاء تبادل الرسائل بين رئيس وزراء العراق وشيخ الكويت والوكيل السياسى البريطانى فى الكويت .

محطة إذاعية

ورغم اتفاقية ١٩٣٢ السرية ظلت حكومة العراق بين وقت وآخر تشير بصفة غير رسمية إلى مطالبتها الغامضة بكل الكويت على أساس اعتراف الكويت قبل عام ١٩١٤ بسيادة الدولة العثمانية ووضع العراق بصفتها دولة وريثة للامبراطورية العثمانية ـ وكانت السيادة العثمانية قد تأكدت فى المادة الأولى من الاتفاق الانجليزى التركى الموقع فى عام ١٩١٣ ، ورد فيه أن الكويت تشكل قضاء تابعا للامبراطورية العثمانية تتمتع بالاستقلال الذاتى ، واستند العراقيون فى تطلعهم إلى ضم الكويت إلى أن هذه الأخيرة كانت تشكل جزءا

لا يتجزأ من لواء البصرة وإلى أن لون الكويت على الخرائط قبل الحرب العظمى كان نفس لون لواء البصرة متناسين أن الدولة العثمانية كانت لها السيادة على ما بين النهرين (العراق) وعلى الشام وعلى مصر والحجاز ومناطق أخرى فى شبه الجزيرة العربية كان يشار إليها فى الخرائط بنفس لون المناطق الأخرى التابعة للدولة العثمانية ، كما استند العراقيون فى ادعاءاتهم الى تشابك العلاقات العائلية فى البلدين وتشابه العادات والتقاليد لدى الشعبين اللذين قيل إنهما من جنس واحد وأنهما يدينان بديانة واحدة ، هذا بالاضافة الى الصلات اليومية القائمة بين البلدين ـ وكل هذا من قبيل التعميم والتبسيط ، وإلا لطالب الانجليز والأمريكان بتشكيل دولة واحدة أو لاتحدت دول أمريكا اللاتينية الناطقة باللغة الأسبانية ، فكل هذه الروابط قد لا تجدى فتيلا إذا لم يوجد اتجاه عام لدى الشعوب المعنية الى إقامة وحدة سياسية بالإرادة الحرة لا بالضم القسرى .

وخلال الثلاثينيات اشتدت مطالبة العراقيين بضم الكويت وخصص الملك غازى محطة إذاعية كانت تبث من قصر الزهور إذاعات تحث أهل الكويت على إقامة اتحاد بين البلدين ، فى الوقت الذى شنت فيه الصحف ومحطة الإذاعة العراقية حملة ضد الكويت مصطنعة أساليب الدعايات النازية الموجهة إلى الناطقين باللغة الألمانية خارج نطاق حدود ألمانيا ، وفى سبتمبر ١٩٣٥ شنت الصحف العراقية حملة دعائية كان يبدو أنها تتلقى وحيها من وزارة الإعلام التى كانت قد أنشئت منذ وقت قريب ، وقد استهدفت هذه الحملة ما يلى :

١ ـ إضعاف سلطة شيخ الكويت على شعبه .

٢ ـ مهاجمة سياسة الحكومة البريطانية ازاء الدول العربية فى الخليج .

٣ ـ إثارة شباب الكويت عن طريق توجيه أنظارهم الى الخطر الناتج عن السياسة البريطانية المكيافيلية ولفت أنظارهم إلى أن خلاصهم فى نهاية الأمر مرهون باتحادهم مع العراق .

٤ ـ توجيه أنظار شباب الكويت القوميين الى فوائد الاتحاد بين كل الدول العربية تحت زعامة العراق ،وتلت ذلك عمليات تعدٍ على الحدود الكويتية ، وفى مارس ١٩٣٩ أزال العراقيون لوحة الإعلان التى كانت تشير الى الحدود بالقرب من صفوان ، وكانت قد أزيلت من قبل أكثر من مرة وأعيدت إلى مكانها السابق ، وفى الشهر نفسه وضع خصوم شيخ الكويت أحمد الجابر الذين كانوا يقيمون فى العراق خطة تقضى بزحف عدد من السيارات المصفحة العراقية على الجهرة والاستيلاء عليها ، وطبقا لما ورد من مصادر سرية كان من المتوخى أن ترسل هذه القوة الى حدود الكويت « لحماية المصالح النفطية العراقية في جبل سنام » ، وسرت شائعات بخصوص الهدف من هذه الأخبار التى كان يبدو أنها تشكل تضخيما ، للفكرة التى وردت فى إذاعة صدرت منذ وقت قريب عن الملك غازى الذى قيل إنه صرح بأنه يتطلع إلى اليوم الذى ستُلحق فيه سوريا وفلسطين والكويت بالعراق . وفى الوقت نفسه استولت السلطات العراقية على بساتين النخيل التابعة لشيخ الكويت فى الفاو ، وقد ذكر مكتب الاتصال

الجوى البريطانى فى البصرة أن خطة الغزو المشار إليها آنفا لم تكن بالضرورة صادرة عن الحكومة العراقية بل عن بعض المتطرفين فى الجيش المتأثرين بالنفوذ الألمانى فى العراق ، وكانت حكومة العراق قد قدمت فى عام ١٩٣٨ إفادة جاء فيها أن الكويت باعتبارها جزءا من ولاية البصرة العثمانية فى السابق تشكل جزءا لا يتجزأ من العراق ، وأضافت اذاعة قصر الزهور الى ذلك فى فبراير ١٩٣٩ أن العراق يجب أن يضم الكويت بالقوة المسلحة فى حالة فشل تحقيق ذلك بالوسائل السلمية .

وربة وبوبيان

وفى عام ١٩٤١ شنت حكومة العراق حملة دعائية فى الصحافة والاذاعة ضد الكويت وازدادت هذه الحملة أثناء الانقلاب الذى قام به رشيد عالى الكيلانى الذى كان وثيق الصلة بالدوائر الألمانية التى سعت الى زعزعة النفوذ البريطانى فى العالم العربى على أثر نشوب الحرب العالمية الثانية وقد ذهبت هذه الدعايات الى أن بريطانيا قد ضعفت نتيجة للحرب العالمية الأولى بحيث تراجع نفوذها فى مصر والعراق وفارس والخليج والهند بحيث بات التخلص من سيطرتها أمرا قريب المنال وحينئذ وجب على الكويت أن تقبل سيطرة العراق التى ستعاملها معاملة حسنة وتسمح للشيخ بأن يحتفظ ببساتين نخيله فى الفاو معفاة من الضرائب ، ومما يدل على النفوذ الألمانى الكامن وراء الدعايات العراقية أنه قد أشير إلى الكويت خلال هذه الحملات الدعائية باعتبارها « منطقة السوديت بالنسبة الى العراق » .

وظلت الكويت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية تناضل فى رسم حدودها مع الكويت على الأرض وذلك على أمل أن يمكنها فى المستقبل أن تستولى على جزء من الكويت أو على الكويت كلها وبخاصة اذا ما انهار النفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط وفى النصف الثانى من الأربعينيات جرت مفاوضات بين العراق وبريطانيا لإعادة النظر فى المعاهدة البريطانية ـ العراقية الموقعة فى عام ١٩٣٠ ، ولكنها لم تتمخض عن شىء ، وفى عام ١٩٥٠ جرت محاولة لرسم الحدود بين البلدين ، واعترضت وزارة الدفاع العراقية على رسم الحدود قبل تخلى الكويت للعراق عن جزيرتى وربة وبوبيان اللتين طالب العراقيون بتسليمهما لهم دون مقابل بهدف تحقيق السيطرة الكاملة على مداخل الميناء المتوخى اقامته فى أم قصر ـ وكان الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت قد اعترض على بناء الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية حاجزا كبيرا ونهاية للسكة الحديدية في أم قصر إلا إذا تم الاتفاق على وقف أعمال البناء وإزالة المنشآت بعد انتهاء الحرب ، كما أصرت الكويت على عدم التنازل عن الجزيرتين دون الحصول على تعويض كاف وهو مالم تبدِ العراق استعدادا للموافقة عليه ، وكان وزير خارجية العراق قد صرح فى نوفمبر ١٩٣٩ بأنه مادامت الجزيرتان عديمتى الفائدة فإن الأمر لا يستلزم تقديم تعويض فى مقابل التخلى عنهما ، كما أشار إلى أن العراق فى وضع يمكنه من المطالبة بالسيادة عليهما ، بل على كل الكويت .

دولة داخل الدولة

وأبدى الكويتيون مخاوفهم من أن يؤدى بناء الميناء الجديد فى أم قصر إلى ايجاد منافس لميناء الأحمدى ، إلا أن

العراقيين ساروا قدما فى تنفيذ المشروع حتى لو لم يحصلوا من الكويت على الأراضى اللازمة له ، وعلى فرض تنازل الكويت عن هذه الأراضى ، فإن هذا لم يكن ليرضى العراقيين لأنهم كانوا فى حاجة إلى مرسى فى المياه التى تفصل بين جزيرتى وربة وبوبيان وهو ما لم يبدِ الكويتيون استعدادا لقبوله ، وسعت الحكومة البريطانية الى الحيلولة دون بناء العراق ميناء فى أم قصر خشية أن يفتح هذا المشروع شهية العراقيين للتعدى على الكويت أو السيطرة عليها ولو أن اتجاه العراق إلى بناء ميناء جديد على خور عبدالله قد خلع مزيدا من الأهمية على مسألة خط الحدود القريب من المدخل ، وازاء هذا أبدت العراق رغبتها فى الحصول على ميناء فى الكويت ذاتها ، فإن بريطانيا أبدت عدم استعدادها للتسليم بحصول العراق على ما يعتبر دولة داخل دولة الكويت وفضلت أن يكون البديل توفيرا لمرسى جيد داخل خور عبدالله وبخاصة فى القسم الواقع شمال جزيرة وربة وبالتالى كان من الأفضل أن تتنازل الكويت للعراق عن جزيرة وربة فى مقابل أن تقدم تنازلا للكويت فى مكان آخر .

وفى أوائل عام ١٩٥٥ عبر مستر ماسترسون مدير الانتاج بشركة نفط الكويت عن قلقه الشديد لعدم رسم الحدود ـ فقد أطلقت النيران على فريق شركة نفط الكويت الموجود داخل أراضى الكويت ، وقيل أن شركة نفط الكويت قد امتنعت عن القيام بمزيد من العمل الميدانى على بعد بضعة أميال من الحدود وذلك تجنبا للاستفزاز خاصة أن حقل شركة نفط العراق فى الرميلة كان يتطور بسرعة بحيث كانت آخر بئر لا تبعد شمالا عن الحدود بأكثر من أربعة أميال ، وفى الوقت

نفسه كانت شركة نفط الكويت قد عثرت على بئر في الروضتين الأمر الذى كان يقوى الرغبة فى التوصل الى تسوية مبكرة للحدود بحكم أن المؤشرات كانت تدل على احتمال وجود النفط قرب الحدود من ناحيتيها ، وفى مايو ١٩٥٥ اقترح نورى السعيد ـ رئيس مجلس الوزراء العراقى ـ اجراء تعديل للحدود بهدف تطوير أم قصر وأبدت حكومة العراق رغبتها فى تحريك حدودها لمسافة أربعة كيلومترات فى منطقة صحراوية وطالبت بالحصول على جزيرة وربة ومياه خور عبدالله المحيطة بها ، وذلك تأمينا لمداخل أم قصر ، وأضاف وزير الخارجية العراقى أن حكومته تبدى استعدادها للتخلى مقدما لحكومة الكويت عن حق التنقيب عن النفط واستثماره فى الأراضى التى يتم التنازل عنها وفى المياه المحيطة بها ، وأضاف أنه فى حالة التنازل عن هذه الأراضى ستوافق حكومته على ترسيم الحدود الذى يمكن أن يعتبر تخليا عن مطالبة العراق بضم الكويت وتمكينها من الحصول على المياه العذبة من شط العرب ومن أن تبنى فى الأراضى العراقية المنشآت وخط الأنابيب اللازم لنقل هذه المياه الى الكويت .

محل جدل

وازاء قلق الكويتيين بصدد الأثر المحتمل لتطوير أم قصر على تجارة الكويت ذاتها ، وذلك رغم ما أبداه العراقيون من أنهم لا يتوخون الا استعمال أم قصر لشحن النفط والمواد الأخرى فى حالة الحرب وانه فى حالة عدم رغبتهم فى تأجير الأرض لمدة ٩٩ سنة فعليهم أن يتعاونوا مع العراقيين فى

تطوير الميناء على أساس مناصفة النفقات ، وكانت البحرية البريطانية ترحب بتطوير العراقيين لأم قصر في الوقت الذى أشار فيه كبير الضباط البحريين الى أن قدرا كبيرا من الصعوبات التى تعترض جعل المواصلات البحرية العراقية آمنة كان مصدره أن ميناء العراق الوحيد في البصرة يقع عند نهاية مدخل طويل شديد التعرض للألغام ومن الصعب مراقبته وتطهيره وازاء عدم استعداد شيخ الكويت للموافقة على تأجير الأراضى التي كان يطالب بها العراقيون فقد بحث هؤلاء الأخيرون امكان بناء ميناء أم قصر دون الحاجة الى استخدام الأراضى الكويتية بشرط موافقة الكويت على استخدام مياه خور عبدالله التى تمر بين جزيرتي وربة وبوبيان ؛ ومن الأسباب الرئيسية لإصرار الكويتيين على تسوية الحدود قبل توقيع اتفاقيتي المياه العذبة والنفط هي أنهم كانوا لا يزالون يتذكرون أن الموضع الحقيقي للحدود كان محل جدل لفترة طويلة وأنهم كانوا لا يزالون يذكرون ما صرح به العراقيون مرارا وتكرارا من أن لاحاجة الى وجود حدود على الاطلاق بمعنى وجوب أن تكون الكويت جزءا لا يتجزأ من العراق . كما أشاروا إلى الناحية العملية الخاصة بأنه إذا كان من اللازم مد خطوط الأنابيب فمن اللازم كذلك معرفة الأمكنة التى تمر بها من أراضٍ إلى أخرى بهدف التمكن من تحديد مسئولية حمايتها من جانب هذا الطرف أم ذلك ، وكانت الشكوك الكويتية في نوايا العراق عميقة الجذور وقد تضخمت نتيجة لتصلب العراقيين المستمر فيما يتعلق برسم الحدود ، وحين قدم اقتراح يقضى باستئجار العراق لوربة وبوبيان بدلا من الاستيلاء عليهما مع استئجار الأراضى الكويتية اللازمة لتطوير أم قصر شك الكويتيون في أن يكون هذا جزءا من

أطماع العراق فى أراضى الكويت التى فقد شيخها بساتين تحوره فى البصرة والفاو .

الهلال الخصيب

وملخص القول أن موقف الكويت من المطالب العراقية كان يرتبط بما يلى :

١ ـ مطالبة العراق المستمرة بضم الكويت .

٢ ـ استمرار رفض العراق لترسيم الحدود .

٣ ـ مطالبة العراق باستئجار الأراضى اللازمة لتطوير ميناء أم قصر .

٤ ـ قلق الأسرة الحاكمة فى الكويت ازاء عدم تقديم العراق لها ما تعتبره حقا لها فيما يتعلق ببساتين تمورها فى الفاو والبصرة ، أما العراقيون فكان كثير منهم ينظرون إلى الحدود باعتبارها ناتجة عن مصالح الاستعماريين الذين لم يكترثوا الا بتحقيق مصالحهم وأنها لذلك يجب أن تعدل لصالح العراق أو لصالح « الشعب العربى » حين تتم الوحدة العربية ولاشك فى أنه كان يوجد فى العراق قسط كبير من الرأى العام الذى يتطلع الى تعديل الحدود بل الى ضم الكويت باعتبارها جزءا من مشروع الهلال الخصيب ، وكان أصحاب هذا الاتجاه لا يشتملون فقط على قوميين متطرفيين بل أيضا على قوميين معتدلين ممن كانوا يرون أن اتحاد العراق وسوريا والأردن فى مصلحة العراق والشعب العربى

على اعتبار أن هذا الاتحاد سيؤدى إلى إيجاد كتلة من الأصوات فى الجامعة العربية يمكنها أن تتحدى السيطرة الى تمتعت بها مصر داخل الجامعة العربية ، وهذا رغم أن سوريا والأردن ستشكلان عبئا ثقيلا على العراق وعائقا يعترض رفع مستوى معيشة الشعب العراقى ، وللتغلب على ذلك رؤى أن ضم الكويت سيوفر مصدرا اضافيا لرءوس الأموال اللازمة لتنفيذ مشروعات الاعمار . كما أن بعض القوميين المعتدلين كانوا يرون أن وجود آبار نفط الرميلة التابعة لشركة نفط البصرة على بعد كيلومترات قليلة من الحدود القائمة يبشر بامتداد تكوينات النفط داخل أراضى الكويت مما يستلزم تعديل الحدود أو ضم الكويت للحصول على آبار نفطها وتطوير أم قصر باعتبارها ميناء استراتيجيا .

قاسم يطالب

بالاضافة الى كل هذا فان العراقيين كانوا يسعون باستمرار إلى أن يحصلوا على وضع فى الكويت يوفر لهم الهيمنة فى حين لم يرحب الكويتيون بنقل نفط جنوبى العراق عبر أراضيهم ويصرون على ضرورة ترسيم الحدود قبل مناقشة خط أنابيب المياه وخط أنابيب النفط ، وهكذا كانت الحكومات العراقية المتعاقبة قد جعلت مطالبها موضعا لقبول قطاعات واسعة من العراقيين وبالتالى فان هذه الحكومات العراقية أصبحت ترفض الموافقة علنا على رسم الحدود وفق تبادل الرسائل الذى جرى فى عام ١٩٣٢ ، إذ أن كلا منها كانت تتوقع السقوط فى حالة قيامها بذلك ، وبالتالى بقى الوضع معلقا دون التوصل الى تسوية حول تخطيط الحدود بين الجارتين العربيتين . وفى عام ١٩٦١ أعلنت الكويت

استقلالها الذى لم تعترف به العراق بل طالب الرئيس العراقى عبدالكريم قاسم بضم العراق للكويت مستندا الى شتى الحجج التى أثارتها الحكومات العراقية المتتالية ، وحينئذ بادرت بريطانيا الى مساندة الكويت وأبدت استعدادها لقصف القوات العراقية جوا من قواعدها فى البحرين اذا ما تقدمت صوب الكويت ، وبالاضافة الى هذا فقد أنزلت بريطانيا قواتها الى الكويت للدفاع عنها وأخيرا أمكن التغلب على الأزمة حين أرسلت الجامعة العربية قواتها الى الكويت وهى القوات التى ما لبثت أن سُحبت هى والقوات البريطانية بعد انتهاء الأزمة .

وعلى أثر سقوط نظام عبدالكريم قاسم فى عام ١٩٦٣ جرت اتصالات بين الكويت والحكومة العراقية الجديدة التى رأسها عبدالسلام عارف وأسفرت هذه الاتصالات عن اتفاق بين الحكومتين نص على اعتراف العراق باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة بحدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق الصادر بتاريخ ٢١ / ٧ / ١٩٣٢ الذى وافق عليه حاكم الكويت الشيخ أحمد الجابر فى ١٠ / ٨ / ١٩٣٢ . وقد سجلت الكويت هذا المحضر لدى الأمم المتحدة تماشيا مع أحكام المادة ١٠٢ من ميثاق الأمم المتحدة كما تم تسجيله فى الجامعة العربية ، ثم جرت سلسلة من الاتصالات والمراسلات مع الحكومة العراقية حول تنفيذ بنود الاتفاقية وبخاصة فيما يتعلق بتشكيل لجنة مشتركة تتولى ترسيم الحدود ، وتشكلت اللجنة المشتركة التى لم تتمخض اجتماعاتها عن أية نتيجة خاصة وان الجانب العراقى أخذ ينادى بعدم الاعتداد باتفاقية ١٩٣٢ بحجة أنها كانت من صنع المستعمر ، وبقى الوضع كما كان عليه حتى فبراير ١٩٧٣ حين قام وفد كويتى بزيارة العراق لانهاء مشكلات الحدود على أساس اتفاق عام ١٩٣٢ والمحضر

المتفق عليه فى عام ١٩٦٣ ، وهما الاتفاقان اللذان أبدى الجانب العراقى عدم ارتياحه لهما وعدم استعداده لترسيم الحدود على أساسهما .

وبالاضافة الى ذلك فقد كرر الجانب العراقى أدعاءه بأن جزيرتي وربة وبوبيان والشريط الساحلى المقابل لهما تقع ضمن الأراضى العراقية ، وفى ١٩٧٣/٣/٢٠ قامت قوات تابعة للجيش العراقى بمهاجمة مركز الشرطة الكويتى فى الصامتة واحتلاله . وقد احتجت الكويت بشدة على هذا الاجراء العراقى لاسيما أن المباحثات كانت لاتزال جارية لانهاء مشكلة الحدود وطلبت من الحكومة العراقية سحب قواتها فورا من الصامتة واستعجال قدوم الوفد العراقى لمواصلة المحادثات على أساس الاتفاقيات المعقودة بين البلدين ، وفى ابريل ١٩٧٣ ، على أثر مساعى الوساطات العربية لحل هذه المشكلة قام وفد عراقى بزيارة رسمية للكويت فى ٦ أبريل ١٩٧٣ فى أعقاب انسحاب القوات العراقية من مركز الصامتة ، وقد تبين للوفد الكويتى خلال هذه المباحثات أن العراق كان لا يزال متمسكا بموقفه السابق ولم يبد استعدادا لتعديله مستندا الى ما اعتبره حقا تاريخيا نتيجة لإلحاق الكويت فى أواخر العهد العثمانى بلواء البصرة رغم أن ذلك لم يتعد كونه اجراء شكليا لا يعطى للعراق حقا فى أرض الكويت كما لا يعطى لأية دولة سبقت لها السيطرة الفعلية على أية بقعة من الأراضى الحق فى السيطرة عليها من جديد ، فحين أُلحقت الكويت بلواء البصرة قبل الحرب العالمية الأولى لم يستتبع ذلك مساس باستقلال البلاد الفعلى فى الوقت الذى لم تكن قد ظهرت فيه دولة العراق الى حيز

الوجود ، وبالاضافة الى ذلك فان اتفاقية ڤيينا لخلافة الدول الموقعة فى عام ١٩٧٨ قد نصت فى مادتها (١١) على عدم الأخذ بمبدأ الصحيفة البيضاء بصدد الاتفاقيات ـ أى أن تطبيق هذا المبدأ يعنى أن الدولة الخلف تبدأ حياتها الدولية غير مقيدة بالاتفاقيات التى أبرمتها الدولة السلف نيابة عنها ، وذلك باستثناء معاهدات الحدود .

ونخلص من هذا كله إلى أن الحكومات العراقية المتعاقبة غلفت أطماعها فى دولة الكويت الصغيرة المجاورة بدعاوى واهية لايمكن أن تعليها الحق فى ضم دولة الكويت أو اقتطاع جزء من أراضيها ، ولولا تمسك العراق بأمثال هذه الحجج الواهية وضغطها المتواصل على الكويت لارغامها على التسليم بمطالب بغداد لربما أمكن حل مختلف المشكلات على أساس التعاون المشترك ومصلحة كلا البلدين ، ان الموقف الراهن الناتج عن غزو العراق للكويت لا يمكن أن يفسر إلا على أساس الطمع فى ثروة الكويت النفطية وموقعها الاستراتيجى الهام على الخليج العربى ، ونرجو أن تحل المشكلة على أساس انسحاب العراق من الكويت لتجنيب منطقة الشرق الأوسط أخطر أزمة مرت به فى تاريخه الحديث والمعاصر .

دكتور سليمان العسكرى

□ شكرا للدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى على هذا العرض الوافى للجانب التاريخى للقضية العراقية الكويتية والتى يتضح من خلالها أن المسألة طوال هذه العهود ، كانت فى حجمها الطبيعى ، خلافا على الحدود أكثر منها نزاع حول ما يدعيه العراق الآن بأن الكويت جزء من الكل وهو العراق .

محاضرنا الثانى هو الأستاذ الدكتور صلاح العقاد : استاذ التاريخ العربى الحديث بكلية البنات جامعة عين شمس .

كلمة الأستاذ الدكتور
صلاح العقاد

حضرات السيدات والسادة

حينما قرر صدام حسين برای منفرد الاستيلاء على الكويت بقوة السلاح ، لم يجد أمامه تبريرا لهذا الغزو إلا اللجوء إلى مبدأ الحقوق التاريخية ، واستمر يستخدم هذا المبدأ فى كل اجراء يتخذه بعد ذلك ، أولا : حينماً ادعى بوجود حكومة مؤقتة ترغب في الاتحاد مع العراق . وثانيا : عندما قرر ضم الكويت ضما مباشرا . وثالثا : عند إجرائه الأخير بجعل الكويت المحافظة رقم ١٩ من المحافظات العراقية ، وهو أيضا يشير إلى هذا المبدأ فى الخطاب المفتوح الذى أرسله إلى هلسنكى فى مؤتمر القمة بين امريكا وروسيا ، لذلك نشأ الاعتقاد بشأن الحقوق التاريخية التى لها الأهمية التى نجادل فيها الآن .

مقاييس مختلفة

وانا فى الحقيقة أرفض استخدام هذا المبدأ فى الأساس ، لأن استخدامه يؤدى إلى أن تعم الفوضى العالم ، فالعالم المعاصر له مقاييسه المختلفة عن عالم العصور الوسطى ، وحتى عالم القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، حيث كانت الدول فى تلك العصور متعددة الجنسيات ، أو دول تسمى نفسها عالمية ، مثل امبراطورية النمسا والمجر فى أوربا أو الامبراطورية العثمانية فى المشرق والمغرب العربى ، والتى كانت تستمد وجودها من مبدأ الخلافة الاسلامية ، وليس من خلال منظور قومى أو وجود قانونى ، إذن هذه مفاهيم استحدثت بعد الحرب

العالمية الثانية خاصة حينما استقرت الأوضاع الجغرافية لمعظم الدول ، لذا نجد منظمة مثل الوحدة الأفريقية تقرر هذا المبدأ الهام وهو الاعتراف بالكيانات التى استقلت حديثا ضمن الحدود التى خصصها الاستعمار ، لأن فتح باب الدعاوى التاريخية أو العرقية ، أو حتى دعاوى الوحدة القومية ، يمكن أن يؤدى إلى أن تعم الفوضى فى العالم .

صدام وليس العراق

وأشار زميلى الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى إلى أن إطلاق هذا المبدأ ـ على سبيل المثال ـ يعطى لمصر الحق فى المطالبة بالسودان ، إذ لم يكن هناك فقط خلاف على الحدود ، بل أن مصر هى التى أوجدت السودان من العدم ، ومنذ أوائل القرن التاسع عشر لم يكن هناك شىء اسمه السودان ، وظل مبدأ الحقوق التاريخية هو الأساس فى دعوى السيادة المصرية على السودان ، وكان بعض السودانيين يؤيدون هذا الاتحاد ، وهذا هو الفرق بين ما يحدث فى العلاقات المصرية ـ السودانية وبين ما يحدث فى مسالة الكويت .

وعندما غزا صدام حسين ـ ولا أقول العراق لأن مثل هذه الأنظمة الفاشية تقوم على أساس قرارات فردية ولانعرف إلى اى مدى يحظى هؤلاء الحكام بالتاييد ، اقول إذن عندما غزا صدام حسين الكويت ، لم يكن هناك فرد واحد يؤيد الانضمام إلى العراق ، ولهذا لم يجرؤ على أن يطالب باجراء استفتاء حر مثلا ، وحاول ـ كما هو معروف لديكم ـ أن يستميل المعارضة الكويتية ، واتصل بزعمائها ، لكن أحدا منهم لم يقبل التعاون

معه ، على اساس ان المعارضة كانت تجرى فى إطار الاعتراف بالشرعية القائمة فى الكويت منذ استقلالها عام ١٩٦١ .. وهنا يبدو صدام حسين اسوا من هتلر حينما ضم النمسا ، لأن بعض النمساويين كانوا معجبين به وبالنازية ، فى حين لم نجد كويتيا واحدا معجبا بشخصية صدام او بنظام حكمه ، لأن الكويت - رغم تحفظات بعض اللبراليين المتشددين - بها حرية رأى ، وتضم مؤسسات ، وصحف معارضة ، مما لم يكن له نظير فى العراق ، رغم أن الأخير أسبق من الناحية التاريخية فى الثقافة العصرية .

مشاعر إقليمية خاصة

□ وأعود إلى موضوع السودان والحقوق التاريخية ، وأحدد أن البدء بالتفكير فى التفاوض على أساس حق تقرير المصير ، تم فى بداية ١٩٥٢ ، فى عهد وزارة الوفد الأخيرة ، حيث تقرر أن تجرى مفاوضات مع الأحزاب الوطنية السودانية ، وربما كان تفسير النظام السابق فى مصر لمبدأ حق تقرير المصير ، سببا فى توجس الأخوة السودانيين خيفة أن ينضموا إلى مصر ، وهو الشىء نفسه الذى نشبه به وضع الكويت مع العراق ، ربما كانت هناك اتجاهات فى الماضى باسم القومية العربية ، لكنها زالت الآن أمام قضية هامة أخرى ، وهى أن الدول التى نشأت فى الوطن العربى ، تخضع لنفس الظروف والقاعدة التى رأيناها فى افريقيا ، الفارق الوحيد أن اللغة والتراث هنا واحد ، حيث من الممكن أن تكون افريقيا متعددة القوميات واللغات ، ولهذا يعتقد البعض انه من الممكن اقامة الدولة العربية الواحدة ، وفى اعتقادى أن هذا ليس ممكنا من الناحية العملية لسبب هام ، وهو انه ما أن

تنشأ الدولة ويصبح لها علم ونظام دبلوماسى خاص بها ، ونشيد وطنى ، وقانون جنسية ، وكلها أمور تدل على الشخصية الاقليمية ، أقول ما أن تنشأ هذه الدولة الاقليمية ، حتى يتعمق الشعور بالانتماء اليها ، ومن ثم فإن الدول الصغيرة التى نشأت فى الخليج ، رغم أنها حديثة النشأة وأقدمها الكويت ، وتلتها قطر أو الامارات أو البحرين ، تشكلت حولها مشاعر اقليمية خاصة .

دور المؤسسات الدولية

لذا يمكن القول أن العالم المعاصر شهد مولد الدول الاقليمية لتحل محل الدول ذات الطابع الكونى أو العالمى أو متعددة الجنسيات ، أو الدول الدينية ، والضمانات الاقليمية للدول حديثة النشأة سواء فى العالم العربى أو افريقيا ، تكمن فى وجود مؤسسات دولية ، فارتباطها بالعضوية فى جامعة الدول العربية أو فى الجمعية العامة للأمم المتحدة لا يجعل من السهل أن تطيح دولة عضو بالأمم المتحدة ، بدولة أخرى مهما كانت صغيرة ، خاصة اذا كانت دولة مجاورة ، حيث استقر القانون الدولى وهو يحمى مثل هذه الدول الاقليمية ، وهذا يبين لنا الفرق بين مقاييس العالم المعاصر ، وبين مقاييس العصور الأخرى ، الى الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية حينما لم تكن الأوضاع قد إستقرت بهذه الطريقة .

إنسان مقبول

كان من السهل مثلا أن يغير ابن سعود خريطة شبه الجزيرة العربية ، وفى الفترة من سنة ١٩٢٤ إلى سنة

١٩٢٦ ، وبواسطة حرب بين نجد والحجاز ، استطاع عبدالعزيز آل سعود أن يطيح بالحكم الهاشمى ، والتزمت معظم الدول الحياد ، رغم أن الدول الإسلامية تقدمت بوساطات ، وحاولت أن توجد صلحا بين الدولتين الإسلاميتين ، ورغم ان بريطانيا كانت تميل فى بداية الأمر إلى الشريف حسين ، لكن فى النهاية سلم العالم بالأمر الواقع ، دون سائر الحجج والدعاوى التاريخية ، لأن التسليم بهذه الدعاوى ، أو مجرد مناقشتها ، يعنى انها ذات اثر ، وهذا ما ارفضه ويجب أن ننبه الى رفضه تماما ، إذ لو سلمنا بهذا المبدأ لعمت الفوضى ليس فقط فى العالم العربى ، بل فى اوربا والعالم ، وكما قال د . أحمد عبدالرحيم مصطفى ، كانت بريطانيا قد انشأت أمريكا ، ومع ذلك انفصلت الأخيرة ، ولم يفكر احد فى بريطانيا ان يطالب بامريكا ، وإلا أصبح انسانا مخبولا ، وهذا لا يعنى ان هناك حقوقا تاريخية فعلا ، وحينما اقول هذا ، إنما أريد أن اتهرب من الإطالة فى حديث ليس من المصلحة الخوض فيه .

كيان سياسى

نقطة اخرى اشير إليها ، وهي أن الأسر الحاكمة فى الخليج تبدو وكأنها استمدت وجودها من بريطانيا ، والواقع أن التاريخ ليس كذلك ، إذ أن هذه الأسر ، نشأت فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر على أساس انها كانت تعيش فى مجتمع قبلى وحينما تتمكن اسرة ما من أن تطوع اكثر من قبيلة لزعامتها سواء بالتراضى أو بالهيبة أو بالثروة ، وحينما تتمكن أسرة ان تنشىء حكما وراثيا ، فإنها تتحول بمرور الزمن إلى كيان سياسى قائم بذاته ، وهذا هو منشأ

معظم دول الخليج ، ومنها الكويت ، ولا يكمن الدور البريطانى فى انه صنع هذه الدول ، وإنما هو حافظ على الوضع الراهن فقط ، وهذه الأسر هى التى أوجدت الحقوق الجغرافية ، بأنها حددت القبائل التى تتبعها ، ومن هنا وجدت الحدود الجغرافية لهذه الدول ، وكان دور بريطانيا هو المساعدة فقط ، باعتبار التفاوت الحضارى فى تخطيط الحدود أو رسمها على خرائط ، لكن الدول الخليجية ذات عمق تاريخى ، يعود فى معظمه الى القرن الثامن عشر ، وهنا نواجه مفارقة غريبة ، فعلى الرغم من أن العراق كان يضم مراكز ثقافية فى بغداد ، فإنها كانت ولاية عثمانية فى الوقت الذى كانت فيه الكويت المجاورة قد أخذت شكل الدولة التى لديها قناصل ، حيث يرجع التمثيل القنصلى البريطانى فى الكويت ، الى سنة ١٨٢١ ، وكان القنصل البريطانى بالكويت يتصل مباشرة بحكومته ، فى حين كان القنصل البريطانى فى بغداد يتبع السفارة البريطانية فى استانبول .

والموصل أيضا ! !

ولو أطلقنا مبدأ الحقوق التاريخية ، فإن العراق نفسه قد يفقد جزءا من أرضه فى الشمال لحساب تركيا أو سوريا ، فالموصل كانت تعتبر تاريخيا جزءا من الشام ، والدليل على ذلك انه حينما وقعت معاهدة سايكس ـ بيكو فى عام ١٩١٦ ، لتقسيم الدولة العثمانية الى مناطق نفوذ ، دخلت الموصل فى منطقة النفوذ الفرنسية ، باعتبارها جزءا من الشام ، ولم يتم ضمها الى العراق ، إلا بسبب تحرج مركز الفرنسيين فى بلاد الشام ، ووجود حكومة عربية قوية تعارض الوجود الفرنسى ، فتنازل الفرنسيون للبريطانيين عن لواء الموصل ، مقابل ان

تتساهل بريطانيا فى عدم الدفاع عن حليفها فيصل حاكم الدولة العربية فى دمشق ، حتى قيل بهذه المناسبة ان بريطانيا باعت استقلال العرب بزيت الموصل ، وهذا يعنى أن مبدا الحقوق التاريخية لا يخدم العراق ذاته ، خاصة ان العراق كدولة أحدث فى وجودها بكثير من الدولة الكويتية ، بمعنى أن الدولة هى الكيان السياسى الاقليمى وليس شرطا الدولة المستقلة ، اى ان مجرد وجود كيان وحدود جغرافية محددة ، يعنى انها اقدم من الدولة العراقية التى لم تخطط حدودها إلا فى سنة ١٩٢٦ ، بعد تحكيم عصبة الأمم حول الموصل ، التى كانت موضع خلاف بين العراق وتركيا .

نزاعات عربية

وكثيرا ما تخاصمت الدول العربية بسبب مشكلات الحدود ، بمعنى أن هذه القضية لا تخص الكويت والعراق وحدهما ، إنما حدث مثيل لها بين الجزائر والمغرب ووقعت بينهما حرب فى سنة ١٩٦٣ ، وتوجد إلى الآن نزاعات حدودية بين ليبيا وتشاد ، ولو أن أية دولة شعرت بأنها قوية ، وأن الدولة المجاورة صغيرة والتهمتها بهذه الطريقة ، لتعرض الأمن العربى لخطر داهم .

الكويت أسبق من غيرها

وفى ختام حديثى احب أن اقول : إنه فى تقديرى لابد من ان تنتهى هذه الأزمة ، بعودة دولة الكويت الى وجودها الشرعى ، وفى ظل الوجود المتجدد ، الذى اتوقعه بطريقة او باخرى ، أعتقد انه لابد من حدوث تغييرات ليس فقط فى

الكويت ، بل فى المنطقة ، بل فى مجلس التعاون الخليجى ، فبينما نشأ هذا المجلس أساسا لترابط انظمة معينة ، تخوفا من إيران والعراق كليهما ، اعتقد أن تغيرات سوف تطرأ على دول المجلس ، ولا ينبغى أن ننتظر حتى توصى دولة أجنبية بان تطور نظامها بعض الشىء بمزيد من الديمقراطية ، وأشهد أن الكويت كانت أسبق من غيرها من دول المجلس فى تطبيق الممارسة الديمقراطية ، ولكن مازالت هذه الدول فى حاجة إلى تطوير نظامها السياسى لأن المجتمع ، بعد استقلال ثروة النفط ، شهد تطورات اجتماعية ، ونشأت فيه طبقات جديدة لا تعتمد على النسب ، وإنما على الثقافة وقيادة المشروعات العمرانية ، والنظام الراسمالى الذى صار نموذجا مفضلا فى العالم الآن ، وهو النظام الليبرالى ، وحتى الدول الاشتراكية تسعى لأن تصل إلى صورة من صور هذا النظام .. فلا ينبغى ان تقف الدول فى مجلس التعاون الخليجى دون أن تراعى التغييرات حولها فى العالم بأسره .

التطور الثانى الذى اتوقعه ، هو الا تكون العلاقات مقصورة على مجلس التعاون الخليجى ، بل تتوطد العلاقات العربية بين الدول الخليجية ، ودول المشرق التى تضامنت معها فى هذه الأزمة ، سياسيا وعسكريا واقتصاديا .. ومن هنا اقول رب ضارة نافعة ، ولعل هذه الأزمة تنتهى بتقارب عربى يزيل هذه الجفوة والكراهية التى أوجدها صدام حسين .

د . سليمان العسكرى

شكرا للأستاذ الدكتور صلاح العقاد ، على هذا العرض المتعلق بالوضع السياسى القائم حاليا وأثره على أوضاع المنطقة .

وننتقل الآن إلى محاضرنا الثالث وهو الدكتور عبدالعزيز سليمان نوار ، أستاذ التاريخ العربى الحديث بكلية الآداب جامعة عين شمس .

كلمة الأستاذ الدكتور
عبد العزيز سليمان نوار

شكرا لهذه الدعوة ولهذا اللقاء

انتقل بعيدا قليلا عن مشكلات الحدود الى قضايا ليست بعيدة عنها ، ويرددون أن هذا الجيل ـ جيلنا ـ مسكين ، عاصر نكبة فلسطين شابا ، ونكبة الكويت شيخا ، وكأننا نعيش بين نكبتين كما يقولون ، بين الحربين الأولى والثانية .

أنني كثيرا ما كنت أتساءل .. لماذا يتجه مزاح الساسة العرب إلى ركوب الحصان الخاسر ؟ ! لما يتبنون قضايا وفلسفات خاسرة عفا عليها الزمن ؟ ؟ !

يستخدمها المتخلفون

وهذا تماما ما فعله صدام حسين ، فأسلوب الضم بالقوة انتهى عصره ، لكنه يتبناه الآن ، وأشير هنا إلى الفكرة التى قال بها د . العقاد واختلف مع د . أحمد عبدالرحيم ، ومع الكثيرين ممن يخوضون فى موضوع الحدود بين الدول عند الحقوق التاريخية ، إذ أن مجرد استخدام هذه العبارة ـ من وجهة نظرى ـ ضياع لحقوق الكويت ، إنها نظرية عفا عليها (الزمن) ، ولا يستخدمها إلا المتخلفون .

كانت هناك حروب طويلة بين ألمانيا وفرنسا بشأن الالزاس واللورين وغيرها ـ كما نعرف جميعا ـ والآن انتهى هذا كله واستقرا على حدود معينة ، واليوم يتبنى صدام نظرية عفا عليها (الزمن) ، ويتناقض مع موقف الأوربى ، هذا الأوربى يمسك بذراع العصر ، عصر التجمع بالرضا والتفاوض مثلما حدث مع ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية ،

ونذكر جميعا كيف صفقنا لليمنيتين عندما اتفقتا بالتراضى على قيام وحدة بينهما ، أما هو ـ صدام ـ فيتبنى قضية أو نظرية عفا عليها الزمن ، فأوقعنا فى ورطة كبرى ، فالعالم يتغير ، ولكن الزعماء يعيشون ـ خاصة أولئك الذين يتصور كل منهم أنه الزعيم الأوحد ـ وقد نكب العراق بهذا الزعيم الأوحد أكثر من مرة ، سواء من العسكريين أو المتشبهين بالعسكريين ..

شتان بين هذا وذاك

أسوق بعض الأدلة التاريخية على أن زعماء الشرق أيضا يتبنون نظريات سليمة أو قد تبدو كذلك ، لكنها قد تكون غير منسجمة مع الأوضاع العالمية فيصاب الشرق بنكبة ، مثلا .. محمد على حاكم مصر ، تبنى نظرية سليمة ، وهى توحيد ما يمكن توحيده من البلاد العربية ، انقاذا لها مما يدبره لها المستعمرون ، وهى نظرية صائبة لاجدال فيها ، لكنها كانت متناقضة مع الأمبريالية البريطانية ، وقال للانجليز : أنا مستعد أن أتعاون معكم ، فردوا عليه ببساطة ، ليس بيدك ، ولكن بيدنا نحن الذين نسيطر ، وأقام نظاما له دور فى بناء مصر الحديثة ، ظهر اقتصاديا ، وهو الذى نسميه جميعا باسم الاحتكار وله فضل فى بناء مصر الحديثة ، لكنه جاء متضاربا مع تيار فكرى اقتصادى ، فى ذلك الوقت وهو الحرية الاقتصادية ، فدقوا أبواب مصر بالعنف فتحوا قرى مصر للاقتصاد الأوربى وللسيطرة الأوربية .

والمعنى هنا أن الفكرة كانت صائبة عند محمد على لا جدال ، لكن أسلوب التعامل مع القضايا الدولية لم يكن على

مستوى القضية ومستوى العصر .. وأعتقد أن صدام حسين ، وشتان الفارق بينه وبين محمد على - فالفارق ضخم جدا - يضع لنفسه تصورا عالميا خاصا ، وهناك خبر ذكره لى أحد الأصدقاء وله دلالة عن كيفية تفكير الشرقيين ، والحكاية أن هناك اتفاقا بين صدام حسين والملك حسين - الذى يقول أنه الشريف - بأن يأخذ الأخير الحجاز ، فى مقابل أن يستولى الأول على الكويت ، وبذلك يتم حل المشكلة الفلسطينية ، حيث يمكن استيعابهم بالأراضى الكويتية ، ولو عن طريق إقامة دولة موالية للعراق .

هذه سياسة المصاطب ، لكن هذه الأفكار التى تظهر فى الشرق بهذا الشكل تدل على أنه حتى تفكير سياسى المصاطب متخلف إلى حد كبير جدا ، ليصل الأمر إلى هذه التوزيعات العجيبة والتى قد تؤثر فى الناس .

بلبلة المجتمع العربى

والديماجوجية فى الشرق لها دور مؤثر ، وصدام حسين يسيطر على عقلية العراقيين ، إذا لا يستطيع أحد - كائنا من كان - أن يخالف ، وإلا طارت رأسه ، من هنا يكمن جوهر السيطرة الفكرية التى يمارسها النظام العراقى ، وهذه الطريقة فى استهواء الجماهير ، تأخذ بألباب الناس ، وهى وسائل أخطر من الأقوال الدبلوماسية والأعمال السياسية ، لأنها تجهز الجماهير لأن تعتنق أى شىء ، وتأمرهم بذلك ، مثلا هذا هو الشريف حسين ، ذاك الشريف صدام ، الأمر الذى يؤدى إلى بلبلة المجتمع والى تخلفه أيضا .

وظهور مثل هذه الأشياء لدينا دلالة واضحة على تخلف فى التفكير الاجتماعى ، ومن ناحية أخرى لا يدرى صدام حسين ـ وأقولها آسفا ـ أن مقدرات بلدان العالم الثالث ليست بيد دولها وحكامها ، بقدر ما هى بيد الدول الكبرى وهذا واضح عبر التاريخ ، لكن الدول الكبرى عادة تجد حلولا لخلافاتها على حساب البلاد العربية والاسلامية لتخلفها .

الأسباب الرئيسية

دعونى أذكر بعض الأمثلة على ذلك ، إيران مثلا تحت السيطرة الروسية البريطانية ، وحتى وضعت تركيا أو الدولة العثمانية تحت السيطرة البريطانية والنمساوية والروسية والفرنسية ..... الخ .

أعتقد أن السبب الرئيسى فى هذا التخلف يكمن أولا فى عدم القدرة على استخدام أدوات العصر فى وقته ، والتعامل مع آليات الحضارة فى توقيتها ، وحتى لو كان التجمع البشرى أو الدولة أو الشعب أعزل من السلاح ومحتلا ، يستطيع أن يستخدم أدوات الحضارة الحديثة ، ليبنى حضارته مثلما فعلت اليابان ، التى كانت متخلفة عن مصر ، وأصبحت دولة حديثة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، لكنها هزمت واحتلت أراضيها ، الآن لا قيمة للاحتلال الأمريكى ، لأنها عرفت كيف تلعب بأدوات العصر وأن تبنى إنسانا معاصرا .

ونحن كعرب ـ أغنياء وفقراء ـ بدلا من ذلك نتبنى نظرية متخلفة ، نظرية الشعوب المستهلكة وليست المنتجة .

السبب الثانى فى هذه الأزمة العربية والاسلامية معا ، أن المنطقة تتبنى عددا من النظريات التى يحطم بعضها بعضا ، وعلى سبيل المثال ، النظرية الاسلامية ، والنظرية الاشتراكية ، وكمثال ثان القطرية تسير بشكل متواز مع الاقليمية ، التى بدورها تسير بخط متواز مع القومية ، وهناك الأممية الاسلامية .

الزعامات تبنى دولا قطرية ، وهذا حقها ، وفى الوقت نفسه تتبنى الروح الاقليمية ، وتحت مظلة القومية العربية والجامعة العربية ذاتها قومية اقليمية عربية ، وتعمل تحت مظلة المؤتمر الاسلامى ، حقيقة ... كان الله فى عون شعوبنا العربية .

فكل هذه النظريات تحطم بعضها بعضا ، فى ألمانيا سمعنا فى الفترة الأخيرة عن اتحاد الحزبين الديمقراطيين المسيحيين ، يعنى الدين ليس مشكلة ، لكن الأسلوب هو المشكلة .

نحن كعرب ومسلمين ، لدينا الشعار ، لكن نفتقد أسلوب التطبيق ، وحتى لا يفهم من كلامى أن الاسلام به عيب من الديمقراطية ، أقول لا ، لكن كل هذه النظم والنظريات مهزوزة حتى القطرية منها .

وأشكر الدكتور عبدالرحيم والدكتور العقاد لأنهما غطيا جوانب كثيرة من هذا الموضوع .

الطريقة الجاهلية

وأنهى كلامى بنقطتين ، الأولى أن اسلوب صدام وهو الذى نسميه غزوا ليس على الطريقة الحديثة ، ولكن تم

بالطريقة الجاهلية ، إذ كان يحدث قبل الاسلام أن يختبىء شباب قبيلة ليفاجىء القبيلة الأخرى ، ليسطو عليها ، ويأخذ نساءها ، وأطفالها ، ولكن مثل هذا الغزو حرمه سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام ، ومنعه الاسلام ، كذلك الحركة الاصلاحية على الطريقة الوهابية لآل سعود ، كانت تحارب هذا الغزو الذى وصل إلى درجة رهيبة ، حيث كان الحجاج يؤسرون ويباعون فى الأسواق لأنهم لم يدفعوا الأموال للقبائل ، والحقيقة هذا السلوك يمثل تدهورا فى الفكر العربى ، كان موجودا واختفى ثم عاد فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، ولكن صدام حسين نفذه هذه المرة على مستوى الدولة ، هذه وصمة لنا كنا قد تخلصنا منها ، لكنها عادت على شكل دولة .

الوصمة الثانية ، وقد وضعتنى فى موقف حرج منذ يومين مع أستاذ أجنبى متخصص فى الأدب الجاهلى ، وكنا نتحدث عن « الأعشى الكبير » ثم وجه لى هذا السؤال ، كيف كان العرب يمجدون الشهامة والفروسية والمرأة ، والآن نجد صدام يختفى خلف الرهائن وبينهم نساء وأطفال ، وهذا ليس من شيم العرب ، فتذكرت شيئا لا أزال أشعر بالذنب نحوه ، عندما كان الايرانيون يفعلون هذا كنا « ساكتين » ونجد مبررا وهو أن الأوربيين خانوا كل العهود ، فلا مانع من أن يأخذوا فوق رءوسهم على الطريقة الايرانية ، وهذا فى الواقع أمر غير مقبول لأننى أتوقع تماما كما قال الكاتب أنيس منصور : أن قصصا كثيرة سوف تؤلف عن أزمة الخليج ، وستقدم سينما الغرب الأميرة التى اختطفها الأوباش ويسارع الأمير لانقاذها ، وهكذا سوف تنهال علينا أفلام كثيرة على حساب العرب ، ولعشرين سنة قادمة .

تعقيب

أ . د . إبراهيم صقر

أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد جامعة القاهرة

ـ فى الواقع أن حكاية الحق التاريخى هذه ، يستطيع كل فرد أن يقول فيها ما يشاء ، ولكن المشكلة مع صدام ، أى شىء يبرر تصرفه ، والقرار ١٥١٤ لسنة ١٩٦٠ الصادر عن الأمم المتحدة ، يعطى الحق للدول كلها فى الاستقلال ، ولا يصح إطلاقا أن تكون الدولة الأم راغبة فى احتلال دولة صغيرة مجاورة لها بحجة أنها غير مؤهلة للاستقلال ، أو لأنها صغيرة ، أو لأن مواردها قليلة ، مثل المالديف والسلفادور .

اليوم يوجد أساس فى هذا الموضوع ، وهو احترام حق الدول فى تقرير مصيرها وفى حقها فى المحافظة على كيانها وسيادتها .

وأعود إلى أول مؤتمر لمنظمة الوحدة الأفريقية فى صيف ١٩٦٤ بالقاهرة ، الذى قرر أن مسألة الحدود لا تتغير إلا باتفاق الأطراف المعنية اتفاقا سلميا ويكون هناك وفاق حول هذه المسألة .

بقيت لى ملاحظة صغيرة على كلام د . صلاح العقاد ، وأنا شخصيا وحدوى والدولة القومية هى تطور من التطورات ، لكن العالم الآن يتجه نحو الوحدات الكبيرة ، ونحو العمل المشترك .

وفى محنة الأزمة الحالية نجد أن هناك عملا مشتركا على مستوى العالم كله فى مواجهة التحدى الجديد .

والوحدة العربية مسألة مدى طويل ، ومع الأسف الشديد صدام حسين « بحكاية » القومية ، قد عقّد المسائل كثيرا والمشكلة مع الأخ صدام هى الأتى : أنه يعمل « العملة » ثم يبحث لها عن مبرر ، يتكلم عن الحق التاريخى ، وعن العروبة والوحدة ، ويتكلم عن الفساد ، والله الفساد كثير جدا ولا داعى لاضرب أمثلة ، ويتكلم عن الاستبداد ، ولا يوجد استبداد أكثر من عنده بالعراق ، ويدور فى حلقة مفرغة كحكاية « الديب والحمل » ، ووصل به التخبط لدرجة التهديد بقتل الرهائن الأجانب ، يستخدمهم كدرع بشرى أمام قواته .

وفى المقابل ، الدول الكبرى سوف تحسب فى حالة العدوان حجم الخسارة عن طريق الرهائن فى ضوء مصالحها الضخمة .

المهم أنه ـ أى صدام حسين ـ فاشستى مغامر يبحث عن مجد شخصى ، والمسألة أننا لا نعرف ماذا سيحدث غدا ؟ ، أمامنا الآن دولة عربية وشقيقة ومسلمة وعضو بالجامعة العربية والأمم المتحدة ، ويتم اجتياحها ، وماذا سيحدث بعد ذلك ؟ لا نستطيع أن نتنبأ بما يمكن أن يفعله انسان « منفوخ » ومغامر ، هذه نقطة يجب أن نعيها كى لا نخاف منها .

أما فيما قاله د . عبدالعزيز نوار من أن جزءا كبيرا من الشعب العراقى يسير وراء صدام ، فهناك ما يسمى

بسيكولوجية القطيع وهذه معروفة بالنسبة للفاشستيين ، حيث يحدث خداع وتخدير للجماهير .

اليوم صدام يتحرك أكثر من حجمه وإمكاناته وذلك لأسباب كثيرة ، لكن الدنيا كلها ضده ، ولا يمكن أن يمكث على الاطلاق ، ولابد من الانسحاب .

نحن لا نتنازل على الإطلاق مهما كانت النتائج .

لابد من الانسحاب الفورى من الكويت ، وعودة الشرعية ، وإذا كان هناك مطالب أو خلافات ، نناقشها فيما بعد بما في ذلك التعويضات عما حدث من دمار بالكويت الشقيقة .

أنا لست ضد ترتيب بيوتنا بعد أن تنتهى المعركة ، ولكن أمامنا المعركة الأساسية ، التى ينبغى ألا يلهينا عنها شيء ولا يشغلنا عنها شيء ولا يخدعنا أحد بأن ننشغل بغيرها الآن ، الا وهى تحرير الكويت .. وما يأتى بعد ذلك سيكون لكل حادث حديث ..

د . سليمان العسكرى

قبل أن تُختتم هذه الندوة ، أود أن أشير فقط إلى نقطة مهمة في اعتقادي ، وردت في محاضرة الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى .

كان العراق يستند دائما في مطالبته بالكويت كجزء من العراق على الفترة العثمانية ، وعلى أن الكويت كانت خاضعة لفترة من الفترات ، لنفوذ الوالي العثماني في البصرة ، وإلى اتفاقيات تمت بين الكويت والدولة العثمانية .

وهذه حجة مردود عليها وتدحض اصلا مطالب العراق ، الذي كان في ذلك الوقت جزءا من الوطن العربي مستعمرا للدولة العثمانية ، وبالتالي فاذا سلمنا بهذا الافتراض ، نستطيع أن نقول أن بريطانيا تستطيع أن تدعي بأحقيتها بضم دولة أخرى كانت خاضعة لنفوذها في ذلك الوقت ، وبالتالي كل هذه الاتفاقيات التي يشير إليها النظام العراقي الآن ويحاول أن يستند عليها كانت قد تمت بين دولتين في عدة مراحل ، إما بين حاكم الكويت والدولة العثمانية أو بين بريطانيا والدولة العثمانية ، وكانتا القوتين المستعمرتين للمنطقة ككل ولم يكن العراق طرفا في هذه الاتفاقيات ، لأن وجوده السياسي المستقل لم يكن قد تحقق بعد بالشكل الحالي ، وبالتالي إذا كان حاكم الكويت قد خضع لفترة من الفترات لشروط أو لاتفاق والي عثماني على البصرة ، فإن الدولة العثمانية كانت تسيطر على الدول العربية كلها .

أشكر السادة الأفاضل الذين شرفونا وأمتعونا بهذا اللقاء ، وأتمنى أن نلتقي قريبا على أرض الكويت ، وأن يكون صدام وزمرته قد هزموا نهائيا من الكويت أولا ، ومن العراق ثانيا .

المحاضرون فى سطور

□ أ . د . أحمد عبدالرحيم مصطفى

- أستاذ التاريخ العربى الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة عين شمس .

- عمل استاذا بجامعة الموصل العراقية فى الفترة بين عامى ١٩٦٧ - ١٩٧٠ .

- عمل استاذا بجامعة الكويت منذ عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٨٧ .

- له مؤلفات عديدة وبحوث كثيرة من أهمها :

- الولايات المتحدة والمشرق العربى - سلسلة عالم المعرفة

- بريطانيا وفلسطين - وثائق بريطانية من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٩ .

- المجتمع الاسلامى والعرب .

- تضاد العالمين الاسلامى والمسيحى فى المغرب والأندلس .

□ أ . د . صلاح العقاد

ـ أستاذ التاريخ العربى الحديث بكلية البنات جامعة عين شمس .

ـ عمل مدرسا بجامعة الجزائر عام ١٩٦٩ .

ـ وأستاذا بجامعة قطر بالدوحة .

ـ استاذا زائرا بالعديد من الجامعات العربية .

ـ المشرق العربى المعاصر .

ـ زار الكويت مرة واحدة عام ١٩٨١ .

ـ من أهم مؤلفاته :

ـ التيارات السياسية فى الخليج .

ـ المغرب العربى ومشكلاته المعاصرة .

ـ معالم التغيير فى المغرب العربى .

ـ كتاب عن دولة زنزبار .

ـ مأساة غينيا عام ١٩٦٧ .

ـ كتاب عن الحرب العالمية الثانية .

ـ دراسة فى العلاقات الدولية .

ـ بالاضافة الى العديد من البحوث والدراسات التى نشرت بالدوريات العربية والأجنبية .

□ أ . د . عبدالعزيز سليمان نوار

- أستاذ التاريخ العربى الحديث بكلية الآداب جامعة عين شمس .

- عمل استاذا بجامعة بغداد فيما بين عامى ١٩٦٣ - ١٩٦٧ .

- عمل استاذا بجامعة بيروت بلبنان فيما بين عامى ١٩٦٨ - ١٩٧٣ .

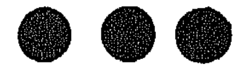
- استاذ زائر فى عدد كبير من الجامعات العربية والبريطانية والأمريكية .

- من أشهر مؤلفاته :

- تاريخ العراق الحديث أربع أجزاء
- والى بغداد داود باشا .
- المصالح البريطانية فى أنهار العراق .
- العلاقات بين مصر والعراق.
- العلاقات الايرانية العراقية .

- تاريخ الشعوب الاسلامية .

- بالاضافة الى العديد من البحوث والدراسات التى نشرت فى الدوريات العربية والأجنبية .



رقم الايداع بدار الكتب
١٩٩٠ / ٧٨٦٣
الترقيم الدولى ISBN
977 - 07 - 0025 - 8

قيل وكُتِبَ الكثير حول الاجتياح
العراقي للكويت في الثاني من "آب"
أغسطس - ولسوف يقال ويُكْتَب
الأكثر عندَما تكتمل صُورة
« الواقعة » بعودة الأمور حتما إلى
ما كانت عليه قبل الغزو، حين
تخرُج القضيّة برمّتها من أيدي
السّاسة والمحلّلين السّياسيين
والصّحفيّين وأجهزة الإعلام إلى
المؤرخين ، لتسجيل دوافع ووقائع
وأحداث ونتائج هذا الاجتياح .

إصدار: المركز الإعلامي الكويتي - القاهرة

الطباعة : مؤسسة دار الهلال - القاهرة